قانون اتحادي رقم (13) لسنة 2023
في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة)
عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

- بعد الاطلاع على الدستور.
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (9)لسنة 2018 في شأن الدين العام، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2021 بشأن إصدار دين عام داخلي للحكومة الاتحادية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2021 بشأن إصدار دين عام خارجي للحكومة الاتحادية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2022 في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2022،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1999 بإنشاء الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2022 في شأن إقرار ميزانية تكميلية للميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2022،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2022 في شأن إقرار ميزانية تكميلية للميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2022،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

أصدرنا القانون الآتي:

المادة الأولى
البيانات المالية للاتحاد

1. تُعتمد بيانات الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) والإيضاحات المرفقة بها وهي على النحو التالي:
   - بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022.
   - بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
   - بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
   - بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
2. تُعتمد بيانات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

المادة الثانية

نشر القانون والعمل به

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي :-

بتاريخ : 13 / جمادى الأولى / 1445 هـ

الموافق : 27 / نوفمبر / 2023 م

مرفقات

مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة)

والإيضاحات المرفقة بها للسنة المالية 2022

المحتويات	الصفحات
أولاً: البيانات المالية الموحدة للاتحاد والايضاحات المرفقة بها	
بيان المركز المالي الموحد	3
بيان الأداء المالي الموحد	5
بيان التدفقات النقدية الموحد	7
بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد	9
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	11-49
ثانياً: بيانات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد	
بيان عرض المقارنة بين الميزانية والتنفيذ الفعلي الموحد	10

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2021
		درهم	درهم
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
ممتلكات، آلات ومعدات	6	23,386,114,154	24,554,306,601
عقارات استثمارية	7	46,000,000	51,000,000
أصول إيجار تمويلي	8	4,062,746	455,206,531
الأصول غير الملموسة	9	986,001,935	635,714,333
استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية	10	320,492,944,542	13,913,407,738
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار - سندات	11	25,539,882,582	14,505,595,250
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق – سندات خزينة أمريكية	11	8,969,153,170	-
قروض	17	9,182,500,000	9,182,500,000
أصول مالية أخرى	12	2,902,722,479	2,603,816,839
مجموع الأصول غير المتداولة		**391,509,381,608**	**65,901,547,292**
الأصول المتداولة			
المخزون	13	798,879,363	840,897,146
ذمم مدينة وأخرى	14	15,988,178,850	14,885,597,910
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	15	2,880,111,001	1,710,456,869
النقد وما يعادله	16	23,514,786,088	18,579,583,648
مجموع الأصول المتداولة		**43,181,955,302**	**36,016,535,573**
مجموع الأصول		**434,691,336,910**	**101,918,082,865**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022 - تتمة

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2021
		درهم	درهم
الالتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
قروض لأجل – الجزء غير المتداول	17	10,152,579,030	10,211,025,700
مبالغ مستحقة للمستثمرين – سندات	11	34,462,705,839	14,493,107,050
إالتزامات تأجير تمويلي	18	1,987,984	180,213,958
إيرادات مؤجلة - غير متداولة	19	939,734,458	986,462,863
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	20	1,697,077,028	1,610,397,296
التزامات طويلة الاجل – أخرى	21	595,747,492	613,249,274
مجموع الالتزامات غير المتداولة		**47,849,831,831**	**28,094,456,141**
الالتزامات المتداولة			
ذمم دائنة وأخرى	22	7,451,091,393	8,221,202,971
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	15	11,280,230	42,107,746
إلتزامات ومخصصات أخرى	23	6,249,400,208	3,425,739,788
إيرادات مؤجلة - متداولة	19	229,565,478	193,863,181
إلتزامات تأجير تمويلي	18	3,447,139	80,490,091
مجموع الالتزامات المتداولة		**13,944,784,448**	**11,963,403,777**
مجموع الالتزامات		**61,794,616,279**	**40,057,859,918**
صافي الأصول			
الاحتياطي العام المتراكم		385,881,774,736	61,169,377,562
احتياطات أخرى	41	11,438,393	10,023,770
(الخسائر) الأرباح للسنة الحالية		(12,996,492,498)	680,821,615
مجموع صافي الأصول		**372,896,720,631**	**61,860,222,947**
مجموع الالتزامات وصافي الأصول		**434,691,336,910**	**101,918,082,865**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2202	31 ديسمبر 2021
		درهم	درهم
الإيرادات			
المعاملات غير التبادلية			
الضرائب	24	10,669,240,025	7,591,740,151
الغرامات والمخالفات والمصادرات	25	436,572,683	402,558,059
إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات	26	13,897,788,406	10,623,552,262
إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات أخرى	27	294,786,333	269,813,113
المعاملات التبادلية			
الرسوم والتصاريح	28	20,527,777,327	16,704,816,742
إيرادات من تقديم الخدمات وبيع السلع	29	265,405,458	185,769,172
توزيعات أرباح وحقوق الامتياز	30	7,720,568,867	15,836,476,809
إيرادات فوائد	31	1,150,120,925	355,319,058
إيرادات أخرى	32	**1,380,997,727**	**972,710,546**
مجموع الإيرادات		**56,343,257,751**	**52,942,755,912**
المصروفات			
الرواتب والأجور ومنافع الموظفين	33	20,730,924,116	21,084,532,663
المنافع الاجتماعية والاعانات	34	9,593,428,477	9,349,754,302
تحويلات	35	9,304,593,864	8,848,442,387
الاستهلاك والإطفاء	6-9	4,099,585,143	3,823,241,877
خدمات استشارية ومهنية	36	1,482,104,666	1,077,976,625
ايجارات	37	1,149,005,144	1,012,869,894
مصروفات عمومية وإدارية	38	7,342,314,535	7,162,599,249
مصروفات الفوائد	39	873,728,458	205,870,217
مصروفات إصدار السندات		1,000,000	-
مجموع المصروفات		**54,576,684,403**	**52,565,287,214**
صافي أرباح السنة قبل الأرباح والخسائر الأخرى		**1,766,573,348**	**377,468,698**

بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 –
تتمة

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
		درهم	درهم
الحصة في (خسائر) أرباح الجهات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية	10	(14,785,127,880)	316,230,465
ربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		16,468,606	19,927,569
ربح من فروق تحويل عملات أجنبية		5,593,428	12,035,505
(خسارة) من بيع استثمارات أو أصول مالية	12	-	(44,840,622)
مجموع (الخسائر) الأرباح الأخرى		**(14,763,065,846)**	**303,352,917**
صافي (الخسائر) الأرباح للسنة بعد الأرباح والخسائر الأخرى		**(12,996,492,498)**	**680,821,615**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
		درهم	درهم
صافي (الأرباح) الخسائر للسنة		**(12,996,492,498)**	**680,821,615**
تعديلات لـ:			
الاستهلاك والإطفاء	6-9	4,099,585,143	3,823,241,877
ربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		(16,468,606)	(19,927,569)
الزيادة في مخصص الديون المشكوك فيها		26,024,257	-
الزيادة في مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين		251,295,418	231,426,330
اثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		324,031,575,559	(114,227,500)
الحصة في الخسائر (الأرباح) في استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية		14,785,127,880	(316,230,465)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في الأصول والالتزامات التشغيلية		**330,180,647,153**	**4,285,104,288**
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية			
النقص في المخزون		42,017,783	316,276,404
(الزيادة) النقص في أصول مالية أخرى		(298,905,640)	44,468,750
(الزيادة) النقص في ذمم مدينة وأخرى		(1,128,605,197)	2,248,862,680
(النقص) الزيادة في قروض		(58,446,670)	926,364,281
(الزيادة) النقص في مبالغ مستحقة من/ إلى أطراف ذات علاقة		(1,200,481,648)	1,609,868,857
(النقص) في التزامات طويلة الاجل – أخرى		(17,501,782)	(49,573,009)
(النقص) في ذمم دائنة وأخرى		(770,111,578)	(388,158,520)
النقص حساب جاري الحكومة الاتحادية		-	25,568
(النقص) الزيادة في إيرادات مؤجلة		(11,026,108)	48,102,202
الزيادة في التزامات ومخصصات أخرى		2,823,660,420	968,734,515
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**329,561,246,733**	**10,010,076,016**
دفع تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	20	(164,615,686)	(151,029,616)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**329,396,631,047**	**9,859,046,400**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في
31 ديسمبر 2022 - تتمة

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
		درهم	درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية	10	(326,071,043,814)	(3,881,300,000)
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		(8,969,153,170)	-
توزيعات أرباح مستلمة خلال السنة	10	4,706,379,130	77,419,368
سندات مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار		(11,034,287,332)	(14,505,595,250)
مبالغ مستلمة من بيع ممتلكات آلات ومعدات		16,468,606	19,927,569
شراء ممتلكات، آلات ومعدات	6	(1,473,341,272)	(1,646,989,574)
شراء أصول إيجار تمويلي	8	-	(106,433,877)
شراء أصول غير ملموسة	9	(446,082,021)	(331,599,737)
استبعادات/ تحويلات / تعديلات - في الأصول		(906,113,220)	85,385,830
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**(344,177,173,093)**	**(20,289,185,671)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
إصدار سندات		19,969,598,789	14,493,107,050
سداد التزامات إيجار تمويلي		(255,268,926)	(78,936,112)
الزيادة في احتياطات أخرى		1,414,623	9,499,552
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**19,715,744,486**	**14,423,670,490**
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		**4,935,202,440**	**3,993,531,219**
النقد وما يعادله في بداية السنة		**18,579,583,648**	**14,586,052,429**
النقد وما يعادله في نهاية السنة	16	**23,514,786,088**	**18,579,583,648**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	الإيضاح	احتياطيات أخرى	الاحتياطي العام المتراكم	مجموع صافي الأصول
		درهم	درهم	
الأرصدة الافتتاحية كما في 1 يناير 2021		**524,218**	**61,283,605,062**	**61,284,129,280**
أرباح من إعادة تقييم الاستثمارات		9,499,552	-	**9,499,552**
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		-	(114,227,500)	**(114,227,500)**
صافي المعاملات المسجلة مباشرة في صافي الأصول		10,023,770	61,169,377,562	**61,179,401,332**
صافي الأرباح للسنة الحالية	40	-	680,821,615	**680,821,615**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	41	**10,023,770**	**61,850,199,177**	**61,860,222,947**
أرباح من إعادة تقييم الاستثمارات		1,414,623	-	**1,414,623**
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)			324,031,575,559	**324,031,575,559**
صافي المعاملات المسجلة مباشرة في صافي الأصول		11,438,393	385,881,774,736	**385,893,213,129**
صافي الأرباح (الخسائر) للسنة الحالية	40	-	(12,996,492,498)	**(12,996,492,498)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	41	**11,438,393**	**372,885,282,238**	**372,896,720,631**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان عرض المقارنة بين الميزانية والنفيذ الفعلي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	المبالغ المقدرة في الميزانية المعتمدة	المبالغ المقدرة في الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس مقارن	الفرق بين المبالغ الفعلية والميزانية النهائية
	درهم	درهم	درهم	درهم
الايرادات				
الضرائب	9,163,600,000	9,163,600,000	9,649,307,524	485,707,524
مساهمات اجتماعية	350,000,000	350,000,000	473,921,950	123,921,950
مساهمات الامارات	18,423,108,000	18,668,759,000	13,731,288,406	(4,937,470,594)
ايرادات اتحادية أخرى	30,166,134,000	30,571,137,000	35,784,829,447	5,213,692,447
مجموع الايرادات	**58,102,842,000**	**58,753,496,000**	**59,639,347,328**	**885,851,328**
المصروفات				
تعويضات الموظفين	22,722,534,00	22,461,706,116	21,764,387,865	(697,318,251)
مستلزمات سلعية وخدمية	15,259,156,00	16,665,882,03	16,101,498,732	(564,383,299)
الفوائد	559,300,000	620,921,323	555,331,540	(65,589,783)
الاعانات	3,255,552,000	3,311,038,828	3,306,197,557	(4,841,271)
المنح	1,967,565,000	1,980,479,547	1,450,168,091	(530,311,457)
المنافع الاجتماعية	4,839,000,000	4,916,488,000	4,914,013,698	(2,474,302)
مصاريف أخرى	7,407,340,000	7,580,257,204	1,741,806,031	(5,838,451,173)
مجموع المصروفات	**56,010,447,000**	**57,536,773,050**	**49,833,403,514**	**(7,703,369,536**
النفقات على الأصول				
الأصول التي لها اعتمادات مالية	4,238,246,000	4,539,700,950	4,104,993,194	(434,707,756)
إجمالي المصروفات والنفقات على الأصول	**60,248,693,000**	**62,076,474,000**	**53,938,396,708**	**(8,138,077,292)**
صافي الفائض للسنة	**(2,145,851,000)**	**(3,322,978,000)**	**5,700,950,620**	**9,023,928,620**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

1. أسس الإعداد

1.1. بيان الالتزام

تم إعداد الحساب الختامي الموحد "البيانات المالية الموحدة" وفقاً لمعايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الامارات العربية المتحدة والقوانين ذات العلاقة الصادرة من السلطات المختصة ووزارة المالية.

تعتبر البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 هي البيانات المالية الانتقالية للسنة الثانية والتي قامت الجهات الاتحادية بأعدادها وفقاً لمعايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الامارات العربية المتحدة، والتي تم فيها تطبيق "المعيار 1.1 - تبني مبدأ الاستحقاق للمرة الأولى". حيث تم استخدام الإعفاء الانتقالي في معيار محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحادية "المعيار 1.1 والذي يتمثّل في الانتفاع بفترة السماح لثلاثة سنوات، وخاصة فيما يتعلق بالبنود التالية:

- الاعتراف والقياس للممتلكات، الآلات والمعدات. وفيما يلي الجهات الاتحادية التي تمت الموافقة لها على الاستفادة من الاعفاء:
  - مؤسسة الامارات للتعليم المدرسي
  - مؤسسة الامارات للخدمات الصحية
  - الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ

كما قامت الحكومة الاتحادية باستخدام الإعفاء الذي يتمثّل في الانتفاع بفترة سماح ثلاثة سنوات فيما يتعلق بالاعتراف والقياس للممتلكات، الآلات والمعدات، حيث أنه لم يتم تضمين صنف الأراضي والمباني ضمن الممتلكات والآلات والمعدات بشكل كامل للجهات التالية:

وزارة الداخلية	وزارة الخارجية والتعاون الدولي	وزارة الطاقة والبنية التحتية
وزارة الثقافة والشباب	وزارة التربية والتعليم	وزارة الموارد البشرية والتوطين
الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ	وزارة المالية	وزارة تنمية المجتمع
وزارة العدل	وزارة التغير المناخي والبيئة	وزارة الصحة ووقاية المجتمع

يؤثر استخدام الإعفاءات الانتقالية المشار إليها أعلاه على العرض العادل للبيانات المالية، وعليه، فإن هذه البيانات المالية الانتقالي لا تلتزم التزاماً كاملاً بمعايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الامارات العربية المتحدة.

لم تطبق أي إعفاءات انتقالية أخرى تؤثر على العرض العادل وعلى الالتزام بمعايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحادية خلال فترة التحول على أي أصول و/أو التزامات أخرى.

1.2. مبدأ الاستمرارية

تم الاعتبار بأن لدى الاتحاد الموارد الكافية لاستمرار الأعمال في المستقبل عند إعداد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة)، وبالتالي تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على مبدأ الاستمرارية المحاسبية.

1.3. أسس القياس وعملة العرض والنشاط

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الاماراتي والذي يعتبر العملة الوظيفية بالحكومة الاتحادية.

2. أسس إعداد البيانات المالية الموحدة

من خلال دراسة الجهات الاتحادية، وبصفة خاصة قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد، تم تقسيم الجهات الاتحادية إلى أربعة تصنيفات أساسية بناء على طبيعتها وعلى مدى الارتباط بميزانية الحكومة الاتحادية، وجاهزيتها لتقديم البيانات المالية على أساس الاستحقاق، والتي تتمثّل فيما يلي:

تصنيفات المجموعات	الجهات الاتحادية	
الجهات الاتحادية المشمولة بقانون ربط الميزانية – والتي تقدم بيانات مالية وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي	1. وزاره الخارجية والتعاون الدولي 2. وزارة الداخلية 3. وزارة التربية والتعليم 4. وزارة الصحة ووقاية المجتمع 5. وزارة المالية 6. وزارة الاقتصاد 7. وزارة الموارد البشرية والتوطين 8. وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة 9. وزارة الطاقة والبنية التحتية 10. وزارة العدل 11. وزارة التغير المناخي والبيئة 12. وزارة تنميه المجتمع 13. وزارة الثقافة والشباب 14. وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي 15. وزارة الدولة (معالي د. ميثاء الشامسي) 16. وزارة الدولة (معالي جبر السويدي) 17. وزارة الدولة (معالي أحمد الصايغ) 18. مصروفات اتحاديه اخرى 198 19. المجلس الوطني الاتحادي 20. جامعة الامارات العربية المتحدة 21. مجمع كليات التقنية العليا 22. جامعة زايد	23. الهيئة العامة للرياضة 24. وكالة انباء الامارات 25. الهيئة العامة للشؤون الاسلامية والأوقاف 26. صندوق الزكاة 27. الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية 28. هيئة الأوراق المالية والسلع 29. الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ 30. الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية 31. وكالة الامارات للفضاء 32. المجلس الأعلى للأمومة والطفولة 33. مكتب الشؤون السياسية لنائب رئيس الدولة 34. المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية 35. أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 36. مكتب وزير التسامح والتعايش 37. المركز الوطني للمناصحة 38. مؤسسة الامارات للتعليم المدرسي 39. مؤسسة الامارات للخدمات الصحية 40. مجلس الامارات للتوازن بين الجنسين 41. المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية 42. الهيئة الاتحادية للرقابة النووية
شركات واستثمارات مملوكة من الحكومة الاتحادية وذات طبيعة ربحية وتجارية	1. مؤسسة الامارات العقارية 2. شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية 3. الهيئة العامة للطيران المدني 4. مصرف الامارات للتنمية 5. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	6. جهاز الامارات للاستثمار 7. شركة الاتحاد لائتمان الصادرات 8. الشركة العربية للتعدين 9. مؤسسة الامارات العامة للبترول 10. الاتحاد للقطارات 11. الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

جهات اتحادية مشمولة في قانون ربط الميزانية ذات طبيعة خاصة	1. مكتب رئاسة مجلس الوزراء 2. الامانة العامة لمجلس الوزراء 3. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء 4. المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	5. الهلال الاحمر الإماراتي 6. وزارة الدفاع 7. جهاز الأمن 8. ديوان المحاسبة
جهات اتحادية غير مشمولة بقانون ربط الميزانية	1. الهيئة الاتحادية للضرائب 2. اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 3. المجلس الأعلى للأمن الوطني 4. الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات	5. الأرشيف الوطني 6. الاتحاد النسائي 7. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تم اعتماد التوسع التدريجي لشمولية نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة للاتحاد، بما يضمن إدراج جميع الجهات/ المجموعات التي تندرج ضمن مفهوم السيطرة وفقا لمتطلبات المعيار 8.2 "البيانات المالية الموحدة".

- فيما يتعلق "بالاستثمارات المملوكة من الحكومة الاتحادية وذات طبيعة ربحية وتجارية" تم اعتماد تطبيق طريقة حقوق الملكية وفقا للمعيار 8.3 الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة.

تم تحديد نطاق إعداد البيانات المالية لسنة 2022 بإتباع المنهجية التالية:

- الجهات الاتحادية المشمولة بقانون ربط الميزانية العامة (وليست ذات طبيعة خاصة) – تم تطبيق جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بتوحيد البيانات المالية.
- استثمارات مملوكة من الحكومة الاتحادية وذات طبيعة ربحية وتجارية - تم تطبيق طريقة حقوق الملكية
- الجهات الاتحادية المشمولة في قانون ربط الميزانية العامة ذات الطبيعة الخاصة – لم يتم إدراجها ضمن البيانات المالية الموحدة لسنة 2022 نظرا لعدم تسليم البيانات المالية المعتمدة، حيث يتم التنسيق ودراسة أرصدتها وسيتم التضمين ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المالية 2023 "آخر سنة ضمن المرحلة الانتقالية"

- الجهات الاتحادية غير المشمولة بقانون ربط الميزانية العامة - لم يتم إدراجها ضمن البيانات المالية الموحدة لسنة 2022 نظرًا لما يلي:
  - ✓ عدم وجود أية مخصصات لها في الميزانية الاتحادية.
  - ✓ لا تقدم تقارير أو بيانات مالية لوزارة المالية ويتم متابعتها ومراقبتها من خلال الجهات المانحة (المحليات المعنية).
  - ✓ فيما يتعلق بالهيئة الاتحادية للضرائب، سيتم التنسيق ودراسة أرصدتها لتضمين بياناتها في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية 2023 "آخر سنة ضمن المرحلة الانتقالية"

3. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام مجموعة من الأحكام المهنية والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات كما في تاريخ إعداد البيانات المالية، حيث تستند هذه التقديرات

والافتراضـــات إلى الخبرة وعوامل أخرى مختلفة تعتبر معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتوفرة عند إصـــدار الأحكام المهنية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضـات القائمة والمتعلقة بالتطورات المسـتقبلية نتيجةً لتغيرات السوق أو الظروف التي تنشأ وتكون خارجة عن السيطرة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.
يتم مراجعة التقديرات والافتراضـات المتعلقة بها على أسـاس مسـتمر، حيث يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات أو الفترات المستقبلية إذا كانت التقديرات المعدلة تؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

3.1. مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة

يعكس المخصـــص تكلفة الخســـائر المتوقعة والناجمة عن عدم قدرة المدينين على الوفاء بالمدفوعات المطلوبة للحكومة الاتحادية. تسـتند هذه التكلفة على أسـاس كل حالة على حدي، وقد يتم إدخال تغييرات على مخصـص انخفاض القيمة المقدر إذا كان الوضع المالي للمدينين آخذا في التحسن أو التدهور.

3.2. الأعمار الإنتاجية للعقارات الاستثمارية والممتلكات، الآلات والمعدات

تحدد الإدارة في الجهات الاتحادية الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات الاسـتثمارية وللممتلكات والمعدات بهدف حسـاب الاسـتهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد مراعاة الاسـتخدام المتوقع للأصـل والتلف المادي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سـنوياً، وقد يتم تعديل مخصـص الاسـتهلاك في المسـتقبل في حال تبين للإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

4. تصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة/غير متداولة

يتم تصنيف الأصول والالتزامات في بيان المركز المالي الموحد بين بنود متداولة وبنود غير متداولة.

يتم تصنيف الأصول على أنها "أصول متداولة" عندما:

- يتوقع أن يتم تحقيقها أو يتم الاحتفاظ بها للبيع والاســتهلاك أثناء عمل دورة التشــغيل الاعتيادية للجهة الاتحاديّة؛
- يحتفظ بها بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛
- يكون من المتوقع أن تتحقق أو أن تتم الاستفادة منها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير؛ أو
- إذا كانت نقدا وما يعادله (كما هو محدد في معيار محاسـبة الاسـتحقاق للحكومة الاتحاديّة 1.4 بيانات التدفق النقدي") ما لم يكن تبادلها أو استخدامها مقيدا لتسوية التزام معين لمدة 12 شهرا من تاريخ التقرير.

على أن يتم تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.

يتم تصنيف الالتزامات على أنها "التزامات متداولة" عندما:

- يتوقع تسويتها أثناء دورة التشغيل الاعتيادية للجهة الاتحاديّة؛
- يحتفظ بها بشكل رئيسي لغرض المتاجرة؛
- تستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ التقرير؛ أو
- لا تتمتع الحكومة الاتحاديّة بحق مشروط لتأجيل تسوية التزام معين لمدة 12 شهر على الأقل من تاريخ التقرير.

على أن يتم تصنيف كافة الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

5. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

5.1. المعاملات بالعملات الأجنبية

أ. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في بيان المركز المالي باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الحكومة الاتحادية ضمنها ("العملة الوظيفية"). إن بيان المركز المالي معروض بالدرهم الإماراتي الذي يعتبر العملة الوظيفية وعملة العرض للحكومة الاتحادية.

ب. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند قياسها مبدئياً. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الأصول والالتزامات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

5.2. البيانات الماليّة الموحّدة

الجهات المسيطر عليها هي الجهات التي تسيطر عليها جهة أخرى. تعتبر جهة أنها مسيطرة (على جهة أخرى) عندما يكون لديها حقوق لمنافع متغيرة أو تتعرض لها من خلال تعاملها مع الجهة الأخرى، ويكون لديها قدر ة التأثير على طبيعة أو قيمة تلك المنافع من خلال استعمال السلطة على تلك الجهة الأخرى.

يتم إعداد بيانات مالية موحّدة باستخدام سياسات محاسبية موحّدة لمحاسبة المعاملات المشابهة والاحداث في ظروف مشابهة. في حالة استخدام جهة في الحكومة الاتحادية لسياسات محاسبية تختلف عن تلك المعتمدة في البيانات الماليّة الموحّدة، يتم إجراء التعديلات المناسبة على البيانات الماليّة لتلك الجهة عند إعداد البيانات الماليّة الموحّدة وفقا للسياسات المحاسبية الموحّدة للحكومة الاتحادية.

يتم توحيد البيانات الماليّة للجهات الاتحادية من التاريخ الذي تسيطر فيه الحكومة الاتحادية على الجهة الاتحادية التابعة أو صدور القرار بإدراجها ضمن نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة إلى التاريخ الذي تفقد فيه تلك السيطرة أو صدور القرار المتعلقة باستبعادها.

يتم الأخذ بالاعتبار خطوات محددة عند اعداد البيانات الماليّة الموحّدة. حيث يتم جمع البنود المتشابهة من الأصول، الالتزامات، صافي الأصول، الايرادات، المصاريف والتدفقات النقدية الخاصة بالجهات المشمولة في نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة؛ كما يتم إلغاء القيمة الدفترية لاستثمار وزارة المالية في الجهات التابعة المشمولة في إعداد البيانات الموحدة، مقابل حصة وزارة المالية من صافي أصول الجهة المسيطر عليها؛ ويتم كذلك إلغاء جميع الأصول، الالتزامات، صافي الأصول، الايرادات، المصاريف، والتدفقات النقدية الناتجة عن معاملات تمت بين الجهات المشمولة في إعداد البيانات الموحدة.

5.3. الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة

يتم إظهار الاستثمارات في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ تحقق السيطرة أو التأثير الهام أو السيطرة المشتركة "المنشأة الزميلة هي المنشأة التي يكون للمستثمر فيها تأثير هام عليها".

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار، يتم قياسه وإثباته بالتكلفة. ويتم قياس وإثبات الاستثمار وإظهاره في الفترات المالية التالية بعد تعديلها بنصيب الجهة المالكة في فائض أو عجز الاستثمار والأرباح الموزعة.

إذا كان لدى الجهة المستثمر فيها أسهماً ممتازة قائمة مجمعة للأرباح يحتفظ بها من قبل أطراف أخرى بخلاف الجهة المستثمرة ومصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية، تحسب الجهة المستثمرة نصيبها في فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها بعد تعديله بتوزيعات أرباح مثل هذه الأسهم، سواء تم أو لم يتم الإعلان عن توزيعات الأرباح.

إذا كان نصيب الجهة المستثمرة في عجز الجهة المستثمر فيها يساوي أو يتجاوز نصيبها في الجهة المستثمرة، تتوقف الجهة المستثمرة عن إثبات نصيبها في العجز الإضافي للجهة المستثمر فيها. وتكون حصة الجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها هي القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة المستثمر فيها التي تحدد باستخدام طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى أي مصالح طويلة الأجل تشكل في جوهرها جزءًا من صافي استثمار الجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها.

بعد تخفيض حصة الجهة المستثمرة إلى صفر، يتم تكوين مخصص لمواجهة العجز الإضافي، ويتم إثبات التزام، فقط بقدر ما قد تتكبده الجهة المستثمرة من التزامات نظامية أو ضمنية أو ما قامت به من دفعات نيابةً عن الجهة المستثمر فيها. وإذا حققت الجهة المستثمر فيها فوائضاً في فترات لاحقة، تستأنف الجهة المستثمرة إثبات نصيبها في تلك الفوائض فقط بعد أن يساوي نصيبها من الفوائض نصيبها من العجز الذي لم يتم اثباته.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، بما في ذلك إثبات العجز في الجهة المستثمر فيها، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية – الإثبات والقياس" لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات أي خسارة إضافية للهبوط في القيمة فيما يتعلق بصافي استثمارها في الجهة المستثمر فيها وأيضاً لتحديد ما إذا كان يجب إثبات أي خسارة إضافية للهبوط في القيمة فيما يتعلق بنصيبها في الجهة المستثمر فيها الذي لا يشكل جزءًا من صافي الاستثمار ومبلغ خسارة هبوط القيمة تلك.

5.4. ممتلكات، الات ومعدات

يتم بيان الممتلكات، الآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة عن انخفاض القيمة، (إن وجدت). تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرة لإحضار الأصل إلى موقعه ووضعه اللازمين كي يمكن تشغيله على الوجه المستهدف من قبل الجهة الاتحادية.

يتم قياس الممتلكات، الآلات والمعدات المستحوذة من خلال معاملات تبادلية على أساس التكلفة والتي تتألف من:

- سعر الشراء، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والحسم؛
- أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة جاهزة للاستخدام المقصود؛
- التقدير الأولي لتكاليف إزالة الأصل وإرجاع الموقع الموجود فيه إلى حالته الأصلية قبل وضع الأصل.

ويتم قياس الممتلكات، الآلات والمعدات المستحوذة من خلال معاملات غير تبادلية على أساس القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ والتي تشمل أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة جاهزة للاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى الحكومة الاتحادية فوائد اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة مرتبطة بالتكاليف اللاحقة ويكون بالإمكان قياس تكلفتها بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة مصروفات أعمال التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الأداء المالي خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات لتحديد ما إذا كان يوجد أي انخفاض في القيمة، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر،

أي عندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأداء المالي.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات، الآلات والمعدات و/أو أي جزء هام من أي أصل عند الاستبعاد أو عندما لا تكون هناك أية مزايا اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من الاستخدام المستمر له. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة من استبعاد الأصل والذي يتم احتسابه كالفرق بين صافي تحصيلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأداء المالي الموحد.

تشمل الممتلكات، الآلات والمعدات على الأرصدة المتعلقة بالأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، حيث يتم إدراجها بالتكلفة، على أساس نسبة العمل المنجز بتاريخ إعداد التقرير. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الأصول الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات المعتمدة بالحكومة الاتحادية عند اكتمال بناء الأصل وبداية استخدامه.

يجب رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل التي تعود مباشرة لاقتناء وإنشاء وإنتاج الأصول مؤهلة والتي تتطلب فترة زمنية هامة حتى تكون جاهزة للاستخدام المحدد لها. يتم تسجيل كافة تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف خلال الفترة التي تتكبد فيها. تتكون تكاليف الاقتراض من التكاليف التمويلية والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الحكومة الاتحادية للحصول على تلك القروض.

تحتسب الفائدة المرسملة باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض بعد تعديلها للقروض المرتبطة بالتطويرات المحددة. عندما ترتبط القروض بتطويرات محددة فإن المبلغ الذي يتم رسملته هو إجمالي الفائدة المتكبدة على تلك القروض ناقصاً أي دخل استثماري ناتج عن استثمارها المؤقت. يتم رسملة الفائدة من بداية أعمال التطوير حتى تاريخ الانتهاء الفعلي، أي عندما يتم الانتهاء من جميع أعمال التطوير بشكل كبير.

يتم التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض إذا كانت هناك فترات توقف طويلة لنشاط التطوير. يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضًا على تكلفة شراء موقع عقار تم اقتنائه خصيصًا لإعادة التطوير، ولكن فقط عندما تكون هناك أنشطة ضرورية جارية لإعداد الأصل لإعادة التطوير. تم استهلاك الممتلكات، الآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
تحسينات الأراضي ومباني	10 إلى40 سنة
المباني	30 إلى 50 سنة
بنية تحتية	8 إلى 50 سنة
الأثاث والتركيبات	4 إلى 7 سنوات
وسائل النقل البري والبحري والجوي	4 إلى 20 سنة
الآليات والمعدات	4 إلى 15 سنة
أجهزة الحاسب الآلي والآلات المكتبية	4 إلى 5 سنوات
أجهزة الشبكات والربط والخوادم والسيرفرات	4 إلى 10 سنوات

5.5. الإيجارات

الحكومة الاتحادية كمستأجر

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي عندما تنص شروط العقد على تحويل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المؤجر إلى الحكومة الاتحادية. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى على أنها عقود إيجار تشغيلية.

يتم مبدئيا الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقود إيجار تمويلية كأصول للحكومة الاتحادية بقيمتها العادلة بتاريخ بداية عقد الايجار أو، في حال كانت أقل، بالقيمة الحالية لدفعات الحد الأدنى للإيجار. يتم إدراج الالتزام المقابل تجاه المؤجر ضمن بيان المركز المالي كالتزامات عقود إيجار تمويلية.

يتم تخصيص دفعات عقود الايجار فيما بين المصروفات التمويلية وتخفيض التزام عقد الايجار بهدف تحقيق سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي للالتزام. يتم الاعتراف بالمصروفات التمويلية فورا ضمن الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن منسوبة بصورة مباشرة لأصول مؤهلة، وفي هذه الحالة تتم رسملتها وفقا للسياسة العامة المتبعة من قبل حكومة الاتحادية بشأن تكاليف الاقتراض. يتم الاعتراف بالقيم الايجارية الطارئة كمصروفات في الفترات التي يتم تكبدها فيها. يتم الاعتراف بحوافز الايجار المستلمة كجزء من إجمالي مصروفات عقد الايجار على مدى فترة عقد الايجار.

يتم لاحقا استهلاك الأصل المحتفظ به بموجب عقد إيجار تمويلي باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل (حسب طبيعته وفقا للتصنيفات المعتمدة وفقا لسياسة الممتلكات والآلات والمعدات وسياسة الأصول غير الملموسة) أو مدة الإيجار، أيهما أقصر.

عقود الإيجار التشغيلية هي عقود الإيجار التي لا تنقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المؤجر إلى الحكومة الاتحادية. يتم الاعتراف بدفعات عقود الإيجار التشغيلي كمصروفات في بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الحكومة الاتحادية كمؤجر

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود إيجار تمويلية كذمم مدينة بقيمة صافي استثمار الحكومة في عقود الايجار. يتم تخصيص الايرادات من عقد الايجار التمويلي للفترات المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار الحكومة القائم خلال فترة الايجار.

يتم الاعتراف بإيرادات الايجار من عقود الايجار التشغيلية بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الايجار. تتم إضافة التكاليف المبدئية المباشرة المتعلقة بالتفاوض وترتيب عقد الايجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصول المستأجرة، ويتم الاعتراف بها بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الايجار.

5.6. ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح

يتم تعريف عقد ترتيب امتياز تقديم الخدمة على أنه اتفاق تعاقدي بين المانح (الحكومة الاتحادية) والمشغل (المؤسسة الخاصة)، يقوم من خلاله المشغل بتشغيل أصول خدمات الامتياز، لتوفير خدمات مفروضة نيابة عن المانح لفترة زمنية محددة و يتم تعويض المشغل على خدماته خلال هذه الفترة.

يتم الاعتراف بأصل امتياز تقديم الخدمة وتسجيله في دفاتر الحكومة الاتحادية على أنه صنف منفصل من الأصول عند سيطرة الحكومة الاتحادية على تنظيم الخدمات التي ينبغي على المشغل توفيرها مع الأصل وإلى من ينبغي توفيرها وتسعيرة تقديم هذه الخدمات. وكذلك عند سيطرة الحكومة الاتحادية - من خلال الملكية أو حق الانتفاع أو غير ذلك - على أي حصة متبقية هامة في الأصل وذلك في نهاية مدة الترتيب.

تقوم الحكومة الاتحاديّة) المانح) بقياس أصل امتياز تقديم الخدمات عند الاعتراف الأولي بقيمته العادلة. باستثناء الأصول الموجودة مسبقا في بيان المركز المالي للحكومة الاتحاديّة) المانح)، حيث تتم إعادة تصنيفها بالقيمة الدفترية عند تاريخ إعادة التصنيف.

يتم تقييم القيمة العادلة لأصل امتياز تقديم الخدمة من خلال الاعتماد على طبيعة التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية للمشغّل، إن كانت تعويضات على شكل دفعات نقدية إلى المشغّل أو تعويضات من خلال طرق أخرى عندما يمكن فصل الدفعات التعويضية بين المبالغ المتعلقة بالأصل والمبالغ المتعلقة بالخدمات، تكون قيمة الأصل هي القيمة الحالية للدفعات التعويضية الخاصة بالأصل فقط وليس الخدمات، أو القيمة العادلة لأصل مماثل -أيهما أقل .عندما لا يمكن فصل الدفعات التعويضية بين المبالغ المتعلقة بالأصل وتلك المتعلقة بالخدمات، يتم توزيع القيمة الحالية للدفعات التعويضية نسبيا، باستعمال القيمة العادلة للأصل والقيمة العادلة للخدمات. عندما لا يتم تقديم دفعات تعويضية للمشغل بشكل مباشر(نقدي) وانما يتم منح حقوق معينة، يتم تحديد القيمة العادلة للأصل بالطريقة التي يتم فيها الاعتراف بتبادل الأصول غير النقدية.

عند الاعتراف بأصل امتياز تقوم الحكومة الاتحادية بالاعتراف أيضا بالتزام. في حين أنه لا يتم الاعتراف بالتزام عندما ينشأ الأصل من إعادة التصنيف إلا في الحالات التي يقوم فيها المشغل بتقديم تعويضات إضافية. يتم قياس الالتزام، بنفس المبلغ الذي يقاس به أصل امتياز تقديم الخدمات والذي يتم تعديله بمقدار أي عوض نقدي آخر.

يتم الاعتماد على السياسات المحاسبية للحكومة الاتحادية، فيما يتعلق بالاستهلاك والإطفاء وانخفاض القيمة وإلغاء الاعتراف، حسب ما يكون مناسبا.

5.7. العقارات الاستثمارية

تتكون العقارات الاستثمارية من الأراضي أو المباني المكتملة أو التي تعتبر تحت الإنشاء أو إعادة التطوير المحتفظ بها لغرض تحقيق مكاسب من الإيجارات أو من زيادة القيمة الرأسمالية أو كليهما.

تقوم الحكومة الاتحادية بالاعتراف بالعقارات الاستثمارية المسيطر عليها كأصل، فقط إذا توفرت الشروط التالية:

- عندما يكون من المحتمل تدفق مكاسب اقتصادية مستقبلية أو امكانية خدمة إلى الحكومة الاتحاديّة من هذه الممتلكات؛
- عندما يمكن قياس تكلفة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل موثوق.

تتم عملية القياس الاولي للعقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من خلال معاملات تبادلية على أساس التكلفة والتي تتألف من:

- سعر الشراء بما في ذلك الرسوم المهنية للخدمات القانونية وضرائب نقل الممتلكات وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والحسم.
- أية مصاريف أخرى مباشرة متكبدة لإعداد الأصل للاستخدام المقصود منه كما قررت الإدارة.

بالنسبة للعقارات الاستثمارية التي تم الاستحواذ عليها من خلال معاملا ت غير تبادلية، تكون تكلفتها هي القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ.

لا تعترف الحكومة الاتحاديّة بتكاليف الصيانة الاعتيادية / الدورية للعقارات الاستثمارية كجزء من قيمة المبالغ المسجلة ضمن بيان المركز المالي، بل يتم الاعتراف بهذه التكاليف في بيان الأداء المالي عند تكبدها. حيث تشمل تكاليف الصيانة الاعتيادية / الدورية، تكاليف العمال والمواد المستهلكة، وقد تشمل تكاليف القطع الثانوية، والإصلاح والصيانة الروتينية للعقارات الاستثمارية.

تظهر العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي والمشاريع تحت الإنشاء.
تحمل مصاريف الإصلاح والصيانة على بيان الأداء المالي عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات التي تزيد من قيمة عمر الأصول ذات الصلة أو تعمل على تمديده بصورة جوهرية. تتكون العقارات الاستثمارية في الحكومة الاتحادية من:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
تحسينات الأراضي والمباني	10 الى40 سنة
المباني	30 الى 50 سنة

يتم التحويل إلى / من العقارات الاستثمارية فقط عند وجود تغير في الاستخدام، بالقيمة الدفترية للعقارات كما في تاريخ إعادة تصنيفها. وإذا أصبحت العقارات المشغولة من قبل الحكومة الاتحادية عقارات استثمارية، يتم المحاسبة عن هذه العقارات وفقاً للسياسة المبينة بموجب ممتلكات، آلات ومعدات حتى تاريخ تغير الاستخدام.
يتم التوقف عن إثبات العقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها بصورة دائمة من الاستخدام، وعند عدم توقع أية فوائد اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة من استبعادها. يدرج الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأداء المالي الموحد للفترة التي يتم فيها التوقف عن الإثبات.

5.8. الأصول غير الملموسة

هي أصول ليس لها جوهر مادي وتعود بمنافع اقتصادية وإمكانية خدمة مستقبلية حيث تملكها الجهات الاتحادية لتزويدها بالخدمات أو لتلبية احتياجاتها الإدارية.

يشترط للاعتراف بالأصل غير الملموس:

- إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية أو إمكانية الخدمة المتمثلة في الأصل ستتدفق للجهة الاتحادية؛ و
- إذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل أو قيمته العادلة بشكل موثوق.

يتم القياس الأولي للأصول غير الملموسة المشتراه من خلال معاملات تبادلية بناء على سعر الشراء الخاص بها، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة إن وجدت، بعد اقتطاع الخصومات والحسومات التجارية؛ وأية تكلفة منسوبة مباشرة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود. بينما تكون تكلفة الأصل هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ في حالة المعاملات غير التبادلية.

تقوم الحكومة الاتحادية بتقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس المطور داخليا يلبي شروط الاعتراف، حيث تقوم الحكومة بتحديد مرحلة البحث ومرحلة التطوير خلال فترة إنشاء أو تطوير الأصل. وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بالمعاملات التي تقوم بها الحكومة خلال كل مرحلة كما يلي:

- مرحلة البحث: يجب على الحكومة الاتحادية عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج من البحث، ويجب الاعتراف بجميع المعاملات على البحث على أنها مصروف.
- مرحلة التطوير: حيث يمكن الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من هذه المرحلة فقط في حال إذا تمكنت الحكومة الاتحادية من التأكد من توفر الشروط التالية:
  - الجدوى الفنية لإكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع؛
  - نية الحكومة لإكمال الأصل غير الملموس واستعماله أو بيعه؛

- قدرتها على استعمال أو بيع الأصل؛
- قدرة الأصل غير الملموس على توليد منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية الخدمة؛
- توفر الموارد الفنية والماليّة، المناسبة والموارد الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الأصل غير الملموس؛
- قدرتها على قياس الإنفاق الذي تتمثل في الأصل غير الملموس أثناء تطوره بشكل موثوق.
- تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخليا كافة الإنفاق الضرورية لإنشاء أو تصنيع أو إعداد أصل قادر على العمل بالأسلوب المقصود من الإدارة.

يتم تسجيل الأُصول غير الملموسة بالتكلفة التاريخية (أو القيمة الاعتبارية) مطروحا منها أي إطفاء متراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. إذا كان العمر الإنتاجي للأصل محددا، يتم تخصيص المبلغ القابل للإطفاء على أساس القسط الثابت خلال عمره الإنتاجي.
يجب على الحكومة الاتحادية عدم إطفاء الأُصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد. تقوم الحكومة الاتحادية بإجراء اختبار انخفاض القيمة للأصول غير الملموسة مع الأعمار الإنتاجية غير المحددة وذلك بمقارنة مبلغ الخدمة القابل للاسترداد من الأصل أو قيمة الخدمات المتوقعة، حسبما هو ملائم، مع القيمة الدفترية، وعلى هذا الأساس يجب على الجهة الاتحادية اختبار انخفاض القيمة لهذه الأُصول سنويا، أو في الحالات التي يكون فيها مؤشر على أن الأُصول غير الملموسة قد تنخفض قيمتها.
يجب على الحكومة الاتحادية إلغاء الاعتراف بالأصل غير الملموس عند الاستبعاد أو عند التوقف عن الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية الخدمة من استعماله.

يتم اطفاء الأُصول غير الملموسة بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
برامج الكمبيوتر	من 4 إلى 5 سنوات
البرامج المطورة داخليا	من 4 إلى 5 سنوات
المواقع الالكترونية	من 4 إلى 5 سنوات

5.9. الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول الماليّة أو الالتزامات الماليّة في بيان المركز المالي فقط عندما تصبح طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأداة الماليّة.
تطبق الجهات الاتحاديّة طريقة المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة، عند الاعتراف بالأدوات الماليّة التي يتم تداولها (بيعها أو شراؤها) استناداً على الطريقة المنتظمة في بيع أو شراء الأصول الماليّة.
عند الاعتراف الأوّلي بالأصول الماليّة أو الالتزامات الماليّة، تقوم الحكومة الاتحاديّة بقياسها بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة، باستثناء الالتزامات الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنيف الأصول الماليّة والقياس اللاحق

تشمل الأصول المالية كما في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الموحدّ ما يلي:

- **الذمم المدينة:** والتي تعتبر أصـول مالية ذات قيمة ثابتة أو محددة الدفعات والتي لا تعتبر متداولة في سـوق نشـطة وتمثل المبالغ المسـتحقة على العملاء نظير بيع السـلع أو تقديم الخدمات في سـياق العمل الاعتيادي. فإذا كان من المتوقع تحصـيل هذه الذمم في غضـون سـنة واحدة أو أقل (أو خلال دورة التشـغيل العادية للمنشـأة إذا كانت أطول)، يتم تصـنيفها كأصـول متداولة. وإذا لم يكن كذلك، يتم عرضـها كأصـول غير متداولة.

يتم اظهار الذمم المدينة والمدفوعات المقدمة والذمم المدينة الأخرى بالقيمة الدفترية مخصـوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها.

- الاسـتثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاسـتحقاق: والتي تمثل الأصـول الماليّة غير المشـتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها تاريخ استحقاق ثابت. كما يجب أن يكون للجهة الاتحادية النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
- الأصـول الماليّة المتاحة للبيع: والتي تمثّل الأصـول الماليّة غير المشـتقة التي لا يمكن تصـنيفها كأصـول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو كأصول محتفظ بها حتى الاستحقاق أو كقروض وذمم مدينة ضمن فئة الأصول الماليّة المتوفرة للبيع.

يتم القياس اللاحق للأصول المالية كما يلي:

الفئة	أساس القياس اللاحق	القياس اللاحق - التغيرات في القيمة	اختبار انخفاض القيمة
الأصول الماليّة المتاحة للبيع	القيمة العادلة التكلفة (إذا كانت القيمة العادلة غير قابلة للقياس بدقة)	بيان التغيرات في صافي الأصول بيان الأداء المالي	نعم نعم
الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	بيان الأداء المالي	نعم
الذمم المدينة	التكلفة المطفأة	بيان الأداء المالي	نعم

يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصـول الماليّة وتسـجيل خسـائر انخفاض القيمة فقط عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لحدث واحد أو مجموعة من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف المبدئي بالأصل حيث يكون لحدث الخسـارة أثر على التدفقات النقدية المسـتقبلية المقدرة للأصـل المالي أو مجموعة الأصـول الماليّة التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.

لا يتم تخفيض قيمة الأصول الماليّة والاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة الأحداث المستقبلية مهما كانت احتماليتها.

في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الذمم المدينة والمسجلة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة بكونه الفرق بين:

- المبلغ الدفتري للأصل عند تاريخ التقييم؛

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها باستعمال سعر الفائدة الفعلي للأصل المالي الذي تم تحديده عند الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل قيمة الانخفاض في قيمة الأصل إمّا:

- مباشرة، من خلال تخفيض القيمة الدفترية للأصل المنخفض؛ أو
- من خلال استخدام حساب منفصل لتسجيل المخصص.

يتم قياس الأصول الماليّة المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مع تسجيل الربح أو الخسارة مباشرة في صافي الأصول. على هذا الأساس، عندما تقوم جهة اتحادية بالاعتراف في الانخفاض في القيمة العادلة كخسارة في صافي الأصول، وفي حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة هذا الأصل، يتم حذف الخسارة المتراكمة التي قد تم الاعتراف بها في صافي الأصول والاعتراف بها في بيان الأداء المالي على الرغم من عدم وجود إلغاء للاعتراف بهذا الأصل.

يكون مبلغ الخسارة المتراكمة الذي يتم حذفه من صافي الأصول ويتم الاعتراف به في بيان الأداء المالي، هو الفرق بين:

- تكلفة الاستحواذ (صافية من دفعات المبلغ الأساسي والإطفاء) مطروحا منه أي خسارة انخفاض قيمة على ذلك الأصل المالي المعترف بها سابقا في بيان الأداء المالي؛
- القيمة العادلة الحالية.

يجب التوقف عن إثبات الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصول المالية أو عند تحويل حقوق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية في المعاملة التي يتم من خلالها انتقال جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصول المالية أو التي لا يتم من خلالها التحويل الجوهري أو الإبقاء على جميع مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تصنيف الالتزامات الماليّة والقياس اللاحق

تشمل الالتزامات المالية كما في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الموحدّ على:

- ذمم دائنة وأخرى؛
- القروض لأجل
- مستحقات لأطراف ذات علاقة.

يتم قياس الالتزامات المالية من خلال المبلغ الأصلي بعد طرح السداد خلال الفترة والإطفاء، ويجب التوقف عن إثبات الالتزامات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزامات التعاقدية أو إلغاءها أو انقضائها.

يتم الاعتراف المبدئي بعقود الضمانات المالية المقدمة بدون اعتبار أو اعتبار دون قيمة عادلة، على أساس القيمة العادلة والتي تُحدَد من خلال مراقبة السعر في سوق نشط، وتقنية تقييم غير متصلة مباشرة بسوق نشط، أو وفقاً للمعيار الاتحادي 6.1 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"

5.10. الأطراف ذات علاقة

تتعامل الحكومة الاتحادية في سياق العمل الاعتيادي مع جهات تخضع للسيطرة الكاملة أو المشتركة أو التأثير الجوهري. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الجهات الاتحادية للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمكاتب/السلطات ذات الصلة وكبار موظفي الإدارة الذين يمارسون على الحكومة الاتحادية نفوذاً أو سيطرة فعالة.

إن الإفصاح عن أنواع معيّنة من العمليات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم تنفيذ هذه العمليات بموجبها يساعد المستخدمين في تقييم تأثير هذه العمليات على المركز المالي والأداء المالي والقدرة على توريد خدمات متفق عليها. كما يضمن هذا الإفصاح شفافية الحكومة الاتحادية في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.

5.11. المخزون

يتم إدراج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة باستخدام تعريف محدد لتكاليف بنود المخزون الفردية، في حالة كانت البنود غير قابلة للمبادلة فيما بينها. وفي حالة كانت البنود قابلة للمبادلة فيما بينها، يتم استخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا أو طريقة متوسط التكلفة المرجح.

تشمل تكلفة المخزون، تكاليف الشراء الأصلي ومصروفات الشحن والرسوم الجمركية وغيرها من النفقات التي تم تكبدها لإيصال المخزون إلى حالته ووضعه الراهنين، باستثناء فروقات أسعار الصرف الأجنبي وتكاليف البيع. يتم اقتطاع الخصومات التجارية وأية حسومات أو بنود أخرى مشابهة عند تحديد تكاليف الشراء.

يتم الاعتراف بقيمة أي خسارة انخفاض في المخزون للوصول لصافي القيمة القابلة للتحقق كمصروف في الفترة التي تحدث فيها. يتم الاعتراف بقيمة أي عكس لخسارة الانخفاض المسجلة سابقا على أنه إيراد في الفترة التي يحدث فيها العكس.

تشمل تصنيفات المخزون في الحكومة الاتحادية الفئات التالي:

- مواد طبية وأدوية
- قطع غيار ومواد
- معدات أمنية
- بطاقات الهوية وجوازات السفر

5.12. المخصصات

يتم إثبات المخصص نتيجة لحدث سابق، عندما يترتب على الحكومة الاتحادية التزام حالي قانوني أو حكمي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المرجح أن ينتج عنه تدفقات نقدية صادرة للمنافع الاقتصادية أو إمكانية خدمة لتسوية الالتزام. لا يتم إثبات مخصصات لقاء الخسائر التشغيلية المستقبلية.

يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية وفقاً لأفضل التقديرات للقيمة الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات الحالية في نهاية فترة التقرير.

يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل تقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي. وإذا لم يعد من المحتمل أن يكون التدفق الصادر للموارد المتمثلة في منافع اقتصادية أو إمكانيات خدمية مطلوباً لتسوية الالتزام، يتم إلغاء المخصص.

يمكن أن تشمل المخصصات العقود المثقلة بالالتزامات، مخصصات إعادة الهيكلة، الضمانات، والمبالغ المستردة، وترميم الموقع.

يجب أن يشتمل مخصص إعادة الهيكلة على النفقات المباشرة التي تنجم عن إعادة الهيكلة فقط، وهي كلٌ من:

- النفقات الضرورية التي تستلزمها إعادة الهيكلة
- النفقات غير المرتبطة بالأنشطة المستمرة للجهة

تنشأ الالتزامات المحتملة عندما يكون:

- هناك التزام محتمل يتأكد وجوده من خلال حدث مستقبلي لا يخضع لسيطرة الجهة
- التزام حالي قد، ولكن ربما لا يتطلب تدفق صادر للموارد المتمثلة بالمنافع الاقتصادية أو الإمكانيات الخدمية
- لا يمكن إجراء تقديرات موثوقة بما فيه الكفاية لمبلغ الالتزام الحالي

تنشأ الأصول المحتملة عندما تكون احتمالية التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية أو إمكانيات الخدمية للجهة أمر مرجح، ولكنه غير مؤكد فعلياً، وحدوثها يعتمد على حدث خارج سيطرة الجهة.
إذا كان تحقيق الإيرادات مؤكداً، فإن الأصول ذات الصلة لا تكون أصولاً محتملة ويكون الاعتراف بالأصول والإيرادات المتعلقة مناسباً.

5.13. منافع الموظفين

منافع الموظفين هي جميع أشكال التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون. وتشمل منافع الموظفين الأكثر شيوعا في الحكومة الاتحادية منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع إنهاء الخدمة. تقوم الحكومة الاتحادية بتسجيل التزام بدفع المنافع عند تقديم الموظف خدمته مقابل الحصول على هذه المنافع. كما يتم كذلك تسجيل مصروف عندما تنتفع الحكومة الاتحادية بالخدمة المقدمة من قبل الموظف.
تتمثل منافع الموظفين قصيرة الأجل في التعويضات التي تصبح مستحقة بشكل كامل خلال اثني عشر شهرا بعد انتهاء الفترة المالية وتخص الموظفين الحاليين ويمكن أن تشمل الأجور والمرتبات والضمان الاجتماعي والإجازات المدفوعة والسكن والسيارات والخدمات المجانية.
تتمثل منافع إنهاء الخدمة في التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية عن إنهاء الخدمة بدلاً من تقديم خدمة وذلك في حال قررت الحكومة الاتحادية إنهاء خدمة الموظف قبل الموعد الطبيعي للتقاعد.

أ. الالتزامات قصيرة الأجل

إن الالتزامات المتعلقة بالأجور والرواتب، بما في ذلك المنافع غير النقدية والإجازات المتراكمة وتذاكر السفر والمعاشات والبدلات الأخرى، المتوقع سدادها بالكامل خلال اثني عشر شهرا بعد انتهاء الفترة التي يقوم فيها الموظفين بتقديم الخدمات ذات العلاقة، يتم إثباتها ضمن مصاريف منافع الموظفين حتى نهاية الفترة المالية، وتقاس بالمبالغ المتوقع دفعها عند تسوية الالتزامات. يتم بيان الالتزامات قصيرة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة.

ب. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ التقرير وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 49 لسنة 2022 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية واللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2018 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية. يتم بيان المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة ضمن الالتزامات غير المتداولة.

5.14. النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والرصيد لدى المصرف والودائع المصرفية التي تتمتع بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل، صافية من السحوبات المصرفية على المكشوف والودائع الهامشية، إن وجدت.

5.15. الإيرادات

الإيرادات هي إجمالي التدفقات للمنافع الاقتصادية وإمكانية الخدمة خلال فترة إعداد البيانات الماليّة، عندما تؤدي تلك التدفقات إلى زيادة في صافي الأصول. تصنف الإيرادات إلى:

- **الإيرادات من المعاملات التبادلية** والتي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الحكومة الاتحاديّة باستلام أصول أو خدمات أو اطفاء التزامات، وتعطي مباشرة قيمة مساوية تقريبا بشكل نقد أو سلع أو خدمات أو استخدام للأصول.
- **الايرادات من المعاملات غير التبادلية** والتي تنشأ من المعاملات التي تستلم من خلالها الحكومة الاتحاديّة قيمة أو أصل أو تخفيض التزام منشأة أخرى دون أن تعطي قيمة مساوية في المقابل، أو تعطي قيمة أو أصل أو تخفيض التزام منشأة أخرى دون أن تأخذ قيمة مساوية بالمقابل.

يتم الاعتراف بالإيراد بالقيمة العادلة عندما يكون فيه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية للجهات الاتحادية ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق فيها بغض النظر عن موعد السداد.

يتم الاعتراف بمعاملات ضمن إيرادات الحكومة الاتحادية إذا كانت الحكومة تعمل كطرف أصيل وبالتالي تدرج إيراداتها على أساس إجمالي، وإذا كانت وكيل فإن إيراداتها تشمل صافي المبالغ التي تتعلق بالحكومة. بتحديد الحكومة كأصيل، تم الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت قد حصلت الحكومة الاتحادية على السيطرة على الخدمات المحددة قبل أن يتم تحويلها إلى العميل، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل الطرف المسؤول بشكل أساسي عن الوفاء، ومخاطر المخزون وقدرتها المباشرة وغير المباشرة على تحديد السعر.

تعتبر الحكومة الاتحادية كطرف أصيل في جميع ترتيبات إيراداتها حيث أنها الملتزم الرئيسي وتعمل بموجب نطاق تسعير كما تتعرض لمخاطر الائتمان.

فيما يتعلق بالمعاملات التي تم على أساسها تصنيف الحكومة الاتحادية التابعة كوكيل، فإن الإيراد المعترف به هو صافي مبلغ العمولة التي حققتها.

تشمل إيرادات الحكومة الاتحاديّة على:

- الضرائب
- الغرامات والمخالفات والمصادرات
- الرسوم والتصاريح
- التحويلات
- التحويلات الأخرى – الهدايا والتبرعات
- الخدمات والرسوم وبيع السلع
- إيرادات الإيجار
- الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم

الضرائب

تتمثل في المنافع الاقتصـــادية مســـتحقة القبض أو المدفوعة بشـــكل اجباري للحكومة الاتحادية وفقا للقوانين و/أو الأنظمة النافذة.

يتم الاعتـــراف بالإيرادات من الضـرائب وما ينتج عنه من أصـول عند وقوع الأحداث الخاضـعة للضـريبة واسـتيفاء معايير الاعتراف بالأصول.

يتم قياس الأصـول الناشـئة من المعاملات الضـريبية بقيمتها العادلة كما في تاريخ الإسـتحقاق. ويتم قياس الأصـول الناشئة من المعاملات الضريبية بأفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الحكومة الاتحاديّة.

الغرامات والمخالفات والرسوم والتصاريح والمصادرات

تمثل المنافع الاقتصادية أو الخدمات المستقبلية المتوقع أن تستلمها الحكومة الاتحاديّة، وذلك استنادا على قرارات تحددها محكمة أو هيئة إنفاذ قانونية أخرى نتيجة لقيام فرد أو منشـــأة بمخالفة القوانين أو الأنظمة. على هذا الأساس، يتم الاعتـــراف بهذه المعاملات عند استحقاقها كإيرادات وذمم مدينة وذلك عندما يستوفي المبلغ مستحق القبض تعريف الأصـل ومعايير الاعتـــراف به كأصـل. يتم قياس الإيراد والذمم المدينة الناشـئة من هذه المعاملات بأفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الحكومة الاتحاديّة.

التحويلات

يتم الاعتـــراف بأصـل ناشئ عن عملية تحويل، عندما تطابق الموارد المحولة تعريف أصـل وتلبي الشـروط المتعلقة بالاعتراف به.

يتم الاعتراف بالتزام ناتج عن تعاقد حالي ناشئ من معاملة غير تبادلية، عندما تشمل المعاملة على بنود اشتراطية

التحويلات الأخرى - الهدايا والتبرعات

تعتبر الهدايا والتبرعات تحويلات طوعية للأصـــول للحكومة الاتحاديّة من قبل أطرف أخرى (قد يشـــمل ذلك جهة حكومية أخرى أو جهة دولية أو منشأة أو فرد).

يتم الاعتـــــراف بالإيرادات والأصـــول من التحويلات الأخرى نتيجة حدث ســـابق يؤدي إلى الســـيطرة على الموارد التي تم تحويلها، ويكون عادة خالي من أي بنود اشـتراطية أو قيود. يتم الاعتراف بالأصـول والإيرادات المتعلقة بالهدايا والتبرعات عند استيفاء الشروط التالية:

- يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات مستقبلية متوقعة إلى الحكومة الاتحاديّة؛
- يكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول بشكل موثوق.

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المنقولة من الهدايا والتبرعات بقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحواذ.

تقديم الخدمات وبيع السلع

يتم الاعتراف بالإيرادات من تقديم الخدمات من خلال تقديم الحكومة الاتحاديّة للخدمات خلال الفترة الحالية ويتم القياس بالرجوع الى طريقة نسبة الإنجاز أو اكتمال المعاملة في تاريخ اعداد التقرير. يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل موثوق به عند تحقق الشروط التالية:

- إمكانية قياس قيمة الايراد بشكل موثوق به؛
- احتمال تدفق المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة المرتبطة بالمعاملة الى الحكومة الاتحاديّة؛
- إمكانية قياس مرحلة انجاز أو اكتمال المعاملة في تاريخ اعداد التقدير بشكل موثوق به؛
- إمكانية قياس تكاليف إنجاز أو اكتمال المعاملة بشكل موثوق به.

يجب أن يقاس الإيراد من الخدمات بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو المستَحَقة الاستلام، ويتم ذلك عادة بموجب أسلوب نسبة مرحلة الإنجاز.

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع السلع عند استيفاء كافة الشروط التالية:

- أن تكون الحكومة الاتحاديّة قد نقلت المخاطر والعوائد لملكية السلع بشكل جوهري الى المشتري؛
- أن لا تحتفظ الحكومة الاتحاديّة بالتدخل الإداري المستمر الى الدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا بالسيطرة الفعالة على السلع المباعة؛
- امكانية قياس قيمة الايراد بشكل موثوق به؛
- أن يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصـــادية أو امكانية الخدمة المرتبطة بالتعامل إلى الحكومة الاتحاديّة؛
- أن يتم قياس التكاليف التي تم تكبدها والتي سيتم تكبدها المتعلقة بالمعاملة بشكل موثوق به؛.

لا تعتبر المعاملة بيعا ولا يتم الاعتراف بالإيراد إذا احتفظت الحكومة الاتحاديّة بالمخاطر والمنافع الجوهرية للملكية. يتم قياس الايراد من بيع السلع بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو مستحقة الاستلام.

إيرادات الإيجار

يتم احتســاب إيرادات الإيجارات الناتجة من عقود الإيجار التشـغيلية على أســاس القســط الثابت على مدى فترات الإيجار ويتم ادراجها ضمن الإيرادات.

الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم

يتم الاعتراف بالفوائد على أساس زمني تناسبي يأخذ في الاعتبار العائد الفعلي على الأصل المالي وتشمل على سبيل المثال الفائدة المستحقة على الودائع المصرفية، والفائدة من الاستثمارات وغيرها من الفوائد.

يتم الاعتراف بحقوق الامتياز بموجب محتوى الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف ذات الشأن.

يتم الاعتراف بأرباح الأسهم والتوزيعات المماثلة عندما يثبت حق الحكومة الاتحاديّة في استلام المقابل المستحق. حيث يثبت حق الحكومة الاتحاديّة عندما يتم الإعلان عن التوزيعات المعتمدة من قبل مجلس الادارة. لا يمكن الاعتراف بذمم مدينة وايراد ناتج عن توزيعات أرباح أسهم في حال لم يتم الاعلان عنها واعتمادها قبل تاريخ اعداد البيانات الماليّة الموحدة.

يجب أن يقاس الايراد من الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو مستحق القبض.

يتم إثبات إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية عندما تنخفض قيمة الذمم المدينة، كما يتم تخفيض القيمة الدفترية لقيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل التدفقات النقدية المقدرة والمخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأداة وتستمر في إلغاء الخصم كإيرادات فائدة. يتم إثبات إيرادات الفائدة على القروض منخفضة القيمة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

5.16. المصروفات

المصروفات هي إجمالي الانخفاض في المنافع الاقتصادية أو امكانية الخدمة خلال فترة التقرير والتي تكون على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك لأصول أو تكبد التزامات والتي يمكن قياسها بشكل موثوق وتؤدي الى انخفاض في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

تتكون المصروفات من المصروفات العمومية والإدارية والرواتب والأجور ومنافع الموظفين والمنافع الاجتماعية والاستهلاك والإطفاء والخدمات الاستشارية والمهنية ويتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي عند تكبدها ما لم تحقق منافع اقتصادية مستقبلية وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها على أنها أصل.

5.17. معلومات الميزانية

تعكس الميزانيّة المعتمدة الايرادات أو المقبوضات المتوقع أن تنشأ في فترة الميزانيّة السنوية أو فترة الميزانيّة متعددة السنوات بناءً على الخطط الحالية والظروف الاقتصادية المتوقعة للفترة التي تغطيها الميزانيّة، والمصاريف أو النفقات المعتمدة في قانون ربط الميزانية العامة. تلتزم الجهات الاتحادية بالضوابط القانونية والتنظيمية لصرف ما هو معتمد بالميزانيّة بحيث ترتبط بالمصروفات بحدود الاعتمادات الماليّة المخصصة لها في الميزانيّة المعتمدة وفقا لمخصصات بنود معيّنة، وبالتالي تعتبر الصلاحية المحددة في الميزانيّة المعتمدة هي عموما الحد او السقف القانوني الذي يجب ان تعمل الحكومة الاتحادية ضمنه.

تقوم الجهات الاتحاديّة التي تعد وتعرض البيانات الماليّة على أساس الاستحقاق، بعرض مقارنة المبالغ المقدرة في الميزانيّة المعتمدة وتعديلاتها، مع المبالغ الفعلية كبيان مالي إضافي منفصل في البيانات الماليّة. كما تقوم الجهات الاتحاديّة بتسوية المبالغ الفعلية المفصح عنها على اساس قابل للمقارنة مع الميزانيّة المعدلة، بالمبالغ الفعلية التي

تم عرضــها في البيانات الماليّة مع تحديد أي اختلافات في الاســاس والوقت والمنشــأة (كما ينطبق). من شــان هذه التسوية ان تعزز بشكل أفضل دور الحكومة الاتحاديّة تجاه واجب المساءلة للعامة، وذلك من خلال تحديد المصادر الرئيسية للاختلاف بين المبالغ الفعلية على اساس الميزانيّة، والمبالغ المعترف بها في البيانات الماليّة.

6. ممتلكات، آلات ومعدات

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أصول البنية التحتية	الأثاث والتركيبات	وسائل النقل بري وبحري وجوي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	آليات ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	كتب	حيوانات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة										
كما في 1 يناير 2021	7,171,692,859	18,188,126,638	336,220,232	2,299,103,874	1,996,105,718	807,850,613	2,229,296,295	17,512,948	-	**33,045,909,177**
الإضافات	141,704,014	8,680,769	85,498,159	20,810,837	129,636,564	233,844,605	1,025,975,233	339,393	500,000	**1,646,989,574**
الاستبعادات	(7,329,812)	-	(9,643,169)	(1,094,498)	(23,004,590)	(10,649,449)	(1,138,705)	-	-	**(52,860,223)**
التحويلات / تعديلات	525,614,984	-	(149,703)	(443,000)	296,067	1,287,154,924	(1,802,278,737)	-	-	**10,194,535**
كما في 31 ديسمبر 2021	**7,831,682,045**	**18,196,807,407**	**411,925,519**	**2,318,377,213**	**2,103,033,759**	**2,318,200,693**	**1,451,854,086**	**17,852,341**	**500,000**	**34,650,233,063**
الاستهلاك المتراكم										
كما في 1 يناير 2021	1,957,983,059	643,666,411	232,666,025	1,832,229,419	1,480,131,141	475,766,907	-	14,025,386	-	**6,636,468,348**
استهلاك السنة	199,788,911	2,472,451,888	60,695,065	135,562,119	221,147,039	418,228,403	-	700,753	147,601	**3,508,721,779**
الاستبعادات	(4,463,478)	-	(9,392,216)	(1,094,498)	(22,795,628)	(10,219,641)	-	-	-	**(47,965,461)**
التحويلات / تعديلات	(807,011)	-	748,770	330,173	(1,459,629)	16,546	-	-	(127,053)	(1,298,204)
كما في 31 ديسمبر 2021	**2,152,501,481**	**3,116,118,299**	**284,717,644**	**1,967,027,213**	**1,677,022,923**	**883,792,215**	**-**	**14,726,139**	**20,548**	**10,095,926,462**
صافي القيمة الدفترية										
كما في 31 ديسمبر 2021	**5,679,180,564**	**15,080,689,108**	**127,207,875**	**351,350,000**	**426,010,836**	**1,434,408,478**	**1,451,854,086**	**3,126,202**	**479,452**	**24,554,306,601**
كما في 1 يناير 2021	5,213,709,800	17,544,460,227	103,554,207	466,874,455	515,974,577	332,083,706	2,229,296,295	3,487,562	-	26,409,440,829

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أصول البنية التحتية	الأثاث والتركيبات	وسائل النقل بري وبحري وجوي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	آليات ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	كتب	حيوانات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة										
كما في 1 يناير 2022	7,831,682,045	18,196,807,407	411,925,519	2,318,377,213	2,103,033,759	2,318,200,693	1,451,854,086	17,852,341	500,000	34,650,233,063
الإضافات	141,179,935	21,192,558	95,488,791	51,321,720	109,333,175	107,775,877	946,369,964	679,252	-	1,473,341,272
التحويلات / تعديلات	1,394,451,449	(60,767)	35,838,777	-	27,175,967	22,057,824	(37,030,378)	-	-	**1,442,432,872**
كما في 31 ديسمبر 2022	**9,365,895,267**	**18,217,939,198**	**542,287,928**	**2,366,638,878**	**2,148,482,115**	**2,443,516,510**	**2,353,896,268**	**18,531,593**	**500,000**	**37,457,687,757**
الاستهلاك المتراكم										
كما في 1 يناير 2022	2,152,501,481	3,116,118,299	284,717,644	1,967,027,213	1,677,022,923	883,792,215	-	14,726,139	20,548	**10,095,926,462**
استهلاك السنة	256,372,033	2,466,216,193	54,346,286	66,021,987	177,594,285	722,745,136	-	732,716	83,333	**3,744,111,969**
الاستبعادات	(102,161)	-	(969,768)	(2,879,588)	(24,934,450)	(3,380,370)	-	-	-	**(32,266,337)**
التحويلات / تعديلات	419,731,721	(4,862)	57,438,346	7,001,375	23,320,156	(243,685,227)	-	-	-	**263,801,509**
كما في 31 ديسمبر 2022	**2,828,503,074**	**5,582,329,630**	**395,532,508**	**2,037,170,987**	**1,853,002,914**	**1,359,471,754**	**-**	**15,458,855**	**103,881**	**14,071,573,603**
صافي القيمة الدفترية										
كما في 31 ديسمبر 2022	**6,537,392,193**	**12,635,609,568**	**146,755,420**	**329,467,891**	**295,479,201**	**1,084,044,756**	**2,353,896,268**	**3,072,738**	**396,119**	**23,386,114,154**
كما في 1 يناير 2022	5,679,180,564	15,080,689,108	127,207,875	351,350,000	426,010,836	1,434,408,478	1,451,854,086	3,126,202	479,452	24,554,306,601

ملاحظة: تفاصيل التعديلات مرفقة في ورقة العمل الخاصة بقيود الاستبعاد وإعادة التصنيف

تم خلال السنة تحويل عدد 8 مباني من مؤسسة الإمارات العقارية إلى "مصروفات اتحادية أخرى – 198" بصافي قيمة دفترية بلغت 673,380,290 درهم وذلك تطبيقًا للإجراءات المنفذة لقرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية.

7. عقارات استثمارية

	عقارات تجارية	المجموع
	درهم	درهم
التكلفة		
كما في 1 يناير 2021	66,000,000	66,000,000
الإضافات	-	-
الاستبعادات	-	-
التحويلات / تعديلات	-	-
كما في 31 ديسمبر 2021	**66,000,000**	**66,000,000**
الاطفاء المتراكم		
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2021	10,000,000	10,000,000
إطفاء السنة	5,000,000	5,000,000
الاستبعادات	-	-
التحويلات / تعديلات	-	-
كما في 31 ديسمبر 2021	**15,000,000**	**15,000,000**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021	**51,000,000**	**51,000,000**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2021	**56,000,000**	**56,000,000**
كما في 1 يناير 2022	66,000,000	66,000,000
الإضافات	-	-
الاستبعادات	-	-
التحويلات / تعديلات	-	-
كما في 31 ديسمبر 2022	**66,000,000**	**66,000,000**
الاطفاء المتراكم		
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2022	15,000,000	15,000,000
إطفاء السنة	5,000,000	5,000,000
الاستبعادات	-	-
التحويلات / تعديلات	-	-
كما في 31 ديسمبر 2022	**20,000,000**	**20,000,000**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022	**46,000,000**	**46,000,000**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2022	**51,000,000**	**51,000,000**

8. أصول إيجار تمويلي

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	وسائل النقل بري وبحري وجوي	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية				
كما في 1 يناير 2021	615,277,910	104,183,391	92,475,717	811,937,018
الإضافات	-	36,368,376	70,065,501	106,433,877
التحويلات / تعديلات	-	(32,283,931)	(70,065,501)	(102,349,432)
كما في 31 ديسمبر 2021	**615,277,910**	**108,267,836**	**92,475,717**	**816,021,463**
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2021	191,187,185	47,413,872	43,684,764	282,285,821
استهلاك السنة	17,599,637	36,321,992	24,622,617	78,544,246
التحويلات / تعديلات	-	862	(15,997)	(15,135)
كما في 31 ديسمبر 2021	**208,786,822**	**83,736,726**	**68,291,384**	**360,814,932**
	-	-	-	-
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021	**406,491,088**	**24,531,110**	**24,184,333**	**455,206,531**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2021	424,090,725	56,769,519	48,790,953	529,651,197

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	وسائل النقل بري وبحري وجوي	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية				
كما في 1 يناير 2022	615,277,910	108,267,836	92,475,717	816,021,463
الإضافات	-	-	-	-
التحويلات / تعديلات	(615,277,910)	(62,798,445)	-	(678,076,355)
كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**45,469,391**	**92,475,717**	**137,945,108**
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2022	208,786,821	83,736,726	68,291,385	360,814,932
استهلاك السنة	-	4,262,929	21,602,146	25,865,075
التحويلات / تعديلات	(208,786,821)	(44,010,527)	(297)	(252,797,645)
كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**43,989,128**	**89,893,234**	**133,882,362**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**1,480,263**	**2,582,483**	**4,062,746**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2022	406,491,089	24,531,110	24,184,332	455,206,531

ملاحظة: تفاصيل التعديلات مرفقة في ورقة العمل الخاصة بقيود الاستبعاد وإعادة التصنيف

9. الأصول غير الملموسة

	برامج حاسب آلي	تطبيقات ومواقع الكترونية	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2021	670,422,110	217,587,480	131,808,240	1,019,817,830
الإضافات	275,346,948	46,832,642	9,420,147	331,599,737
الاستبعادات	(143,105,288)	-	(38,022,469)	(181,127,757)
التحويلات / تعديلات	171,118,447	-	19,490,310	190,608,757
كما في 31 ديسمبر 2021	**973,782,217**	**264,420,122**	**122,696,228**	**1,360,898,567**
الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2021	394,657,713	100,420,159	-	495,077,872
إطفاء السنة	170,450,794	60,525,058	-	230,975,852
الاستبعادات	(82,208,900)	3,067	-	(82,205,833)
التحويلات / تعديلات	81,879,714	(543,371)	-	81,336,343
كما في 31 ديسمبر 2021	**564,779,321**	**160,404,913**	**-**	**725,184,234**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021	**409,002,896**	**104,015,209**	**122,696,228**	**635,714,333**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2021	275,764,397	117,167,321	131,808,240	524,739,958

	برامج حاسب آلي	تطبيقات ومواقع الكترونية	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2022	973,782,217	264,420,122	122,696,228	1,360,898,567
الإضافات	390,869,935	31,631,361	23,580,725	446,082,021
الاستبعادات	(8,487,348)	(7,773,271)	-	(16,260,619)
التحويلات / تعديلات	(29,653,686)	345,365,862	(5,891,735)	309,820,441
كما في 31 ديسمبر 2022	**1,326,511,118**	**633,644,074**	**140,385,218**	**2,100,540,410**
الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2022	564,779,321	160,404,913	-	725,184,234
إطفاء السنة	229,717,550	94,890,549	-	324,608,099
الاستبعادات	(5,511,793)	(5,687,095)	-	(11,198,888)
التحويلات / تعديلات	(18,998,928)	94,943,958	-	75,945,030
كما في 31 ديسمبر 2022	**769,986,150**	**344,552,325**	**-**	**1,114,538,475**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022	**556,524,968**	**289,091,749**	**140,385,218**	**986,001,935**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2022	409,002,896	104,015,209	122,696,228	635,714,333

ملاحظة: تفاصيل التعديلات مرفقة في ورقة العمل الخاصة بقيود الاستبعاد وإعادة التصنيف

10. استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية

تشمل الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية كل من:

- الاستثمارات المسيطر عليها من قبل الحكومة الاتحادية؛
- الاستثمارات التي لوزارة المالية "تأثير هام" عليها؛
- الاستثمارات في المشاريع المشتركة: وتشمل الاستثمار فيما يلي:

	نسبة الملكية	طبيعة العلاقة	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021 درهم	إضافات (استبعادات) درهم	توزيعات أرباح درهم	الحصة في الأرباح (الخسائر) درهم	الرصيد كما في 31 ديسمبر2022 درهم
شركة الاتحاد للمدفوعات الرقمية	100.00%	سيطرة	200,000,000	(200,000,000)			0
الشركة العربية للتعدين	20.20%	تأثير هام	904,453,782		(7,419,350)	333,105,144	1,230,139,576
الاتحاد للقطارات	30.00%	تأثير هام	2,417,420,400	1,664,653,500		(16,467,000)	4,065,606,900
مؤسسة الامارات العامة للبترول	100.00%	سيطرة	1,738,400,000			(1,738,400,000)	0
الهيئة العامة للطيران المدني	100.00%	سيطرة	300,000,000	200,940,000		32,028,000	532,968,000
مؤسسة الامارات العقارية	100.00%	سيطرة	1,391,741,255	(733,501,686)		(25,378,682)	632,860,887
شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية	100.00%	سيطرة	123,537,846		(75,000,000)	110,684,631	159,222,477
شركة الاتحاد لائتمان الصادرات	50.00%	سيطرة	77,278,455			(15,913,973)	61,364,482
جهاز الإمارات للاستثمار	100.00%	سيطرة	1,300,000,000	221,616,323,000	(4,623,959,780)		218,292,363,220
الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	100.00%	سيطرة	-	79,041,338,000			79,041,338,000
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	100.00%	سيطرة	-	26,169,691,000		(15,298,775,000)	10,870,916,000
مصرف الامارات للتنمية	100.00%	سيطرة	5,460,576,000	50,000,000		95,589,000	5,606,165,000
الإجمالي			**13,913,407,738**	**326,071,043,814**	**(4,706,379,130)**	**(14,785,127,881)**	**320,492,944,542**

شركة الاتحاد للمدفوعات الرقمية

- في 21 مارس 2022 صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (3/13و) لسنة 2022 بحل الشركة.

مؤسسة الإمارات العامة للبترول

- تم الاعتراف خلال سنة 2021 بقيمة الاستثمار في مؤسسة الإمارات العامة للبترول (رسملة القرض والفوائد المترتبة عليه) بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (11/13و) لسنة 2021. حيث بلغت قيمة المبلغ المرسمل 1,738,400,000 درهم. كما قامت وزارة المالية بمخاطبة المؤسسة لتوفير البيانات المالية المعتمدة للمؤسسة لضمان تطبيق متطلبات محاسبة طريقة حقوق الملكية بشكل كامل. وبناءً على تحليل البيانات المستلمة فقد قدر تأثير الخسائر المتراكمة على صافي حقوق الملكية بقيمة (2,944,124,621) درهم. وعليه قامت وزارة المالية بالاعتراف بتلك الخسائر على النحو التالي:

1- تخفيض الاستثمار لقيمة صفر من خلال التغير على الاحتياطي العام المتراكم
2- الاعتراف بمخصص مقابل صافي الخسائر المتراكمة. هذا، وفي حال حققت المؤسسة فوائض في فترات لاحقة، فإنه سيتم الاعتراف بالأرباح السنوية حتى يتم إطفاء المخصص وستستأنف مصروفات اتحادية أخرى – 198 إثبات نصيبها في تلك الفوائض والاعتراف بالاستثمار.

تكبدت المؤسسة خسائر متتالية قدرت بما مجموعه 7.8 مليار درهم خلال الأعوام من 2004 الى 2014 بسبب تحمل المؤسسة تكلفة فروق أسعار المنتجات البترولية على المستوى العالمي وأسعارها في الأسواق المحلية والتي كانت تحددها الدولة.

تبنت الحكومة اعتباراً من أغسطس 2015 سياسة تحرير أسعار الوقود واعتماد آلية للتسعير وفقاً للأسعار العالمية بما يضمن تعافي حقوق ملكية المؤسسة في المستقبل القريب. نتج عن تطبيق سياسة التسعير الجديدة تحقيق المؤسسة لأرباح في السنوات التالية للتطبيق من 2016 – 2021. بلغت 1,535,956,000 درهم.

مؤسسة الإمارات العقارية

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وتكليف وزارة المالية بسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية والذي تم من خلاله ما يلي:

1- قيام وزارة المالية خلال سنة 2022 بتغطية نفقات مؤسسة الإمارات العقارية من خلال تحويلات خلال السنة بالإضافة إلى سداد قرض مصرف الإمارات للتنمية. وحيث أن مؤسسة الامارات العقارية هي استثمار لدى وزارة المالية، فتم معالجة كافة التحويلات من خلال الاعتراف بها كاستثمارات إضافية ضمن دفاتر الوزارة 198. بقيمة 313,790,226 درهم
2- تم خلال السنة إعفاء وزارة الخارجية والتعاون الدولي من سداد ديون مستحقة لمؤسسة الإمارات العقارية بقيمة (159,080,062) درهم المعترف بها كذمم دائنة على وزارة الخارجية والتعاون الدولي وذلك استناداً لقرار مجلس الوزراء المشار اليه أعلاه بشأن إلغاء وتصفية المؤسسة، وعليه، تم تخفيض قيمة الاستثمار في المؤسسة بذات القيمة.
3- تم نقل عدد 8 عقارات من المؤسسة إلى "مصروفات اتحادية أخرى – 198" بصافي قيمة دفترية بلغت (673,380,290) وعليه، تم تخفيض قيمة الاستثمار في المؤسسة بذات القيمة.
4- تم شطب ذمم الايجار التمويلي المدينة على الجهات الاتحادية بقيمة (220,350,458) درهم والمستحقة للمؤسسة، بحسب الأرصدة المستحقة لها كما في 2022/12/31، وعليه تم تخفيض قيمة الاستثمار في المؤسسة بذات القيمة.

جهاز الإمارات للاستثمار

- تم استلام البيانات المالية للجهاز عن الفترة المنتهية في 31-ديسمبر-2021 في أغسطس 2022 وعليه قامت وزارة المالية بتسجيل التغير في صافي الأصول خلال العام 2022. حيث يمثل المبلغ المدرج تحت بند الإضافات ما يلي:

1- مبلغ 650,000,000 درهم تم دفعه مقابل مساهمة في رأس مال الجهاز.
2- مبلغ 220,966,323,000 درهم يمثل الاعتراف بقيمة الاستثمار استناداً لأقرب بيانات مالية متوفرة (البيانات المالية المعتمدة للجهاز للسنة المالية 2021) والذي تم الاعتراف به ضمن التغيرات على حقوق الملكية.

صـدر قرار مجلس الوزراء رقم (3/32و) لسـنة 2023 بشـأن اسـتثناء جهاز الامارات للاسـتثمار من تطبيق قرار المجلس الوزاري للتنمية (9/20ت) لسـنة 2022 في شـأن تنظيم رقع الجهات المسـتقلة بيانات حسـاباتها الختامية لديوان المحاسـبة، حيث نصـت المادة الأولى منه على قيام الجهاز بتسليم بياناته المالية لديوان المحاسبة في موعد أقصاه تسعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية المنقضية، وعليه سيتم إدراج النتائج المالية لسنة 2022 في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية 2023.

الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

تم اسـتلام البيانات المالية للهيئة عن الفترة المنتهية في 31-ديسـمبر-2021، خلال سـنة 2022، وعليه قامت مصـروفات اتحادية أخرى – 198 بتسجيل التغيير في صافي الأصول خلال العام 2022.

بناءً على المرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1999 بإنشاء الهيئة العامة للمعاشـات والتأمينات الاجتماعية – المادة الأولى، والذي تم بموجبها تعديل المادة رقم 15 من القانون الاتحادي رقم 6 لسـنة 1999 والتي نصـت على "يتولى تدقيق حسـابات الهيئة مدقق للحسـابات أو أكثر وفقا للأصـول المحاسـبية المتعارف عليها وعلى مدققي الحسـابات أن يقدموا إلى مجلس الإدارة تقرير خلال شـهر يوليو من كل عام. ولا يجوز لمدقق الحسـابات أن يجمع بين عمله وبين عضوية مجلس الإدارة أو أي عمل آخر في الهيئة".
وبناءً عليه، تم منح الهيئة اسـتثناء من تسـليم البيانات المالية للعام 2022 في بحيث يتم الانتهاء من إعداد البيانات المالية للهيئة عن السـنة المالية 2022 في موعد أقصـاه يوليو2023، وعليه سـيتم إدراج النتائج المالية الخاصـة لسـنة 2022 وذلك ضـمن البيانات المالية الموحدة للسنة المالية 2023.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تم استلام البيانات المالية للمصرف للعام 2022، وعليه قامت مصروفات اتحادية أخرى – 198 بالاعتراف بالاستثمار خلال سنة 2022.

11. برنامج سندات الدين العام

	31 ديسمبر 2022 درهم	31 ديسمبر 2021 درهم
سندات غير متداولة محملة بفائدة (ذمم مدينة)		
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار - سندات	25,539,882,582	14,505,595,250
	25,539,882,582	**14,505,595,250**
الفائدة المستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار كما في 31 ديسمبر 2021	318,219,529	83,753,133

سندات غير متداولة محملة بفائدة (ذمم دائنة)		
سندات بالقيمة الإسمية	34,711,000,000	14,692,000,000
خصم إصدار	(248,294,161)	(198,892,950)
مبالغ مستحقة للمستثمرين – سندات (الصافي)	34,462,705,839	14,493,107,050
	34,462,705,839	**14,493,107,050**
الفائدة المستحقة للمستثمرين كما في 31 ديسمبر 2021	318,219,529	83,753,133

استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
سندات خزينة أمريكية من خلال مصرف الإمارات المركزي	8,969,153,170	-
	8,969,153,170	**-**

قامت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة في سنة 2021 بإصدار سندات بقيمة 4 مليار دولار أمريكي مقسمة على 3 فئات، **الفئة الأولى** 1 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 10 سنوات بفائدة تقدر ب 2% وخصم بقيمة 20.6 مليون دولار أمريكي. **والفئة الثانية** 1 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 20 سنة بفائدة تقدر ب 2.875% وخصم بقيمة 30.15 مليون دولار أمريكي. **والفئة الثالثة** 2 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 40 سنة بفائدة تقدر ب 3.250%، وبهدف تعزيز محفظة جهاز الإمارات للاستثمار قامت حكومة دولة الإمارات بإقراض المتحصل من هذه السندات الى جهاز الإمارات للاستثمار بهدف استثمارها بحيث تتماشى مردودات هذا الاستثمار مع مواعيد سداد تلك السندات للمستثمرين.

تم خلال سنة 2022 إصدار سندات بقيمة 3 مليار دولار أمريكي مقسمة على عدد 2 فئات، الأولى 1.75 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 10 سنوات بفائدة تقدر ب 4.050% والفئة الثانية 1.25 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 30 سنة بفائدة تقدر ب 4.951%، وتم أيضا إقراض المتحصل من هذه السندات الى جهاز الإمارات للاستثمار بهدف استثمارها مع تحمل الجهاز كافة مسؤولية السداد للمستثمرين.

كما قامت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بإصدار سندات الخزينة بقيمة 9 مليار درهم خلال العام 2022 مقسمة على 3 فئات، الأولى بقيمة 3.75 مليار درهم تستحق بعد 2 سنوات بفائدة تقدر ب 3.01%. والفئة الثانية بقيمة 3.75 مليار درهم تستحق بعد 3 سنوات بفائدة تقدر ب 3.24%. والفئة الثالثة بقيمة 1.50 مليار درهم تستحق بعد 5 سنوات بفائدة تقدر ب 3.65%، وقامت الحكومة باستثمار تلك المبالغ من خلال مصرف الامارات المركزي بحيث تتماشى مردودات هذا الاستثمار مع مواعيد سداد تلك السندات للمستثمرين.

12. أصول مالية أخرى

تشمل الأصول المالية الأخرى الاستثمارات المتاحة للبيع وهي على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية للاستثمارات البترولية	936,615,000	624,325,000
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية البحرية لنقل البترول	260,288,438	260,288,438
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية للخدمات البترولية	22,092,000	22,092,000
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	1,348,909	1,348,909
الاستثمارات المتاحة للبيع - المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	85,541,706	85,541,706
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية للصناعات الدوائية	83,212,648	83,212,648
الاستثمارات المتاحة للبيع - مؤسسة الخليج للاستثمار	1,285,375,000	1,285,375,000
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	131,049,490	131,049,490
الاستثمارات المتاحة للبيع - بنك الخليج الدولي	40,213,875	40,213,875
الاستثمارات المتاحة للبيع – شركات أخرى	56,985,413	70,369,773
المجموع	**2,902,722,479**	**2,603,816,839**

تم تحديد القيمة السوقية لحصة الحكومة الاتحادية في الشركة العربية للاستثمارات البترولية وفقاً لآخر بيانات مالية معتمدة ومتوفرة وهي للسنة المالية 2021. حيث تبين أنه تم تحويل 500 مليون دولار أمريكي (1,836,250,000 درهم) إلى رأس مال الشركة ليصبح رأس المال بقيمة 1,500,000,000 دولار أمريكي (5,509,500,000 درهم). تبلغ حصة الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة منه17% أي ما يعادل 255,000,000 دولار أمريكي (936,615,000 درهم)

13. المخزون

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
مواد طبية وأدوية	695,952,194	710,011,745
قطع غيار ومواد متنوعة	55,086,063	59,124,516
معدات أمنية	37,087,563	38,374,289
بطاقات الهوية وجوازات السفر	10,753,543	33,386,596
المجموع قبل إنخفاض القيمة	**798,879,363**	**840,897,146**
يطرح: مخصص المخزون بطيْ الحركة	-	-
المجموع	**798,879,363**	**840,897,146**

14. ذمم مدينة وأخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
ذمم مدينة	2,202,002,310	1,898,952,256
أمانات	12,115,863	8,690,544
مصاريف مدفوعة مقدما	522,360,659	513,513,618
مبالغ مدفوعة مقدما للموردين	389,965,634	267,664,780
قروض وسلف للموظفين	252,953,975	243,601,784
حقوق امتياز مستحقة	7,514,571,000	6,923,500,000
جاري السفارات والقنصليات	1,129,405,818	1,056,766,283
فوائد مستحقة على الودائع	105,757,920	14,936,600
مبالغ مستحقة من جهاز الإمارات للاستثمار –فوائد من السندات	359,411,737	83,753,133
مبالغ مستحقة من جهاز الإمارات للاستثمار – أخرى	-	1,000,000,000
فوائد مستحقة من القروض	-	483
تسهيلات الإيداع لليلة واحدة	758,064,120	-
ذمم مدينة أخرى*	2,884,931,318	2,991,555,676
المجموع قبل مخصص انخفاض القيمة	**16,131,540,354**	**15,002,935,157**
يطرح: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	143,361,504	117,337,247
المجموع	**15,988,178,850**	**14,885,597,910**

* يشمل رصيد الذمم المدينة الأخرى أرصدة مستلمة من قبل الجهات الاتحادية والتي تم الاعتراف بها كمدفوعات تحت التسوية. على سبيل المثال، يشتمل كل من رصيد 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2022 على أمانات المحاكم المستلمة من قبل وزارة العدل بقيمة بلغت 2 مليار درهم.

15-1- حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال السنة

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
رصيد المخصص أول الفترة كما في 1 يناير 2021	117,337,247	117,370,581
الإضافات على المخصصات	26,024,257	-
عكس المخصصات	-	(33,334)
رصيد المخصص نهاية الفترة كما في 31 ديسمبر 2021	**143,361,504**	**117,337,247**

15. الأطراف ذات علاقة

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
ذمم مدينة من الهيئة الاتحادية للضرائب	2,874,151,735	1,709,832,234
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	1,396,523	624,635
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة أخرى	4,562,743	-
المجموع	**2,880,111,001**	**1,710,456,869**

مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
مبالغ مستحقة للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	11,006,072	41,833,588
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة أخرى	274,158	274,158
المجموع	**11,280,230**	**42,107,746**

16. النقد وما يعادله

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
النقدية والسلف النثرية	8,926,108	10,921,894
حسابات بنكية لدى المصرف المركزي	701,293,382	1,960,441,793
حسابات بنكية لدى بنوك تجارية	6,901,867,744	5,933,387,084
ودائع قصيرة الأجل	15,902,698,854	10,674,832,877
المجموع	**23,514,786,088**	**18,579,583,648**

17. القروض

	سعر الفائدة الفعلي (%)	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
			درهم	درهم
قروض مدينة				
دعم السيولة النقدية – مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	ايبور +1%	ديسمبر 2025	9,182,500,000	9,182,500,000
المجموع			**9,182,500,000**	**9,182,500,000**

	سعر الفائدة الفعلي (%)	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
			درهم	درهم
قروض دائنة				
القروض المستحقة للمصرف المركزي	ايبور +1%	ديسمبر 2025	9,182,500,000	9,182,500,000
قرض لصالح دائرة مالية أبوظبي*	لا يوجد	ديسمبر 2033	206,250,000	225,000,000
قروض مستحقة لصندوق ابوظبي للتنمية *	2.75% - 5% متوسط معدل سنوي	ديسمبر 2036	763,829,030	803,525,700
المجموع			**10,152,579,030**	**10,211,025,700**

* استنادًا لقرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية (وزارة الخارجية والتعاون الدولي)، قامت الوزارة بنقل الالتزامات المترتبة على القروض لدى وزارة الخارجية والتعاون الدولي والتي تم اقتراضها سابقا بهدف تمويل مشاريع إنشاء وشراء عدد من مقراتها. تنقسم القروض المنقولة إلى عدد 1 قرض بدون فائدة من دائرة مالية أبوظبي، وعدد 3 قروض من صندوق أبوظبي للتنمية بمعدل فائدة يتراوح ما بين 2.75% إلى 5%.

18. التزامات تأجير تمويلي

	31 ديسمبر 2022 درهم	31 ديسمبر 2021 درهم
المبالغ المستحقة الدفع بموجب عقود تأجير التمويلي	**5,435,123**	**260,704,050**
تسدد الالتزامات المستحقة الدفع عن معاملات التأجير التمويلي على النحو التالي:		
- الدفعات المستحقة خلال سنة – (متداولة)	3,447,139	80,490,091
- الدفعات المستحقة بعد سنة وحتى خمس سنوات – (غير متداولة)	1,987,984	118,872,880
- الدفعات المستحقة بعد خمس سنوات – (غير متداولة)	-	61,341,079
	5,435,123	**260,704,050**

استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية، قامت الوزارة بشطب ذمم الايجار التمويلي المدينة على الجهات الاتحادية بقيمة (220,350,458) درهم والمستحقة على المؤسسة، بحسب الأرصدة المستحقة لها كما في 2021/12/31، وتم خفض قيمة الاستثمار في المؤسسة بذات القيمة

19. إيرادات مؤجلة

	31 ديسمبر 2022 درهم		31 ديسمبر 2021 درهم	
	متداول	غير متداول	متداول	غير متداول
إيرادات مؤجلة متعلقة بأصول ممنوحة	-	939,734,458	-	986,462,863
إيرادات مؤجلة - من عمليات تبادلية	214,653,572	-	185,479,026	-
إيرادات مؤجلة متعلقة بالإيجارات	608,212	-	246,274	-
إيرادات مؤجلة متعلقة بمساهمات الحكومات المحلية	2,369,414	-	-	-
إيرادات مؤجلة - من عمليات غير تبادلية	11,934,280	-	8,137,881	-
المجموع	**229,565,478**	**939,734,458**	**193,863,181**	**986,462,863**

20. مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
كما في 1 يناير 2021	**1,610,397,296**	1,530,000,582
المصروف خلال السنة	309,105,062	240,314,410
المدفوع خلال السنة	(164,615,686)	(151,029,616)
يطرح: عكس المخصص خلال السنة	(57,809,644)	(8,888,080)
كما في 31 ديسمبر 2022	**1,697,077,028**	**1,610,397,296**

21. إلتزامات طويلة الاجل – أخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
الضمان المصرفي الخاص بالعمالة الوافدة	595,747,492	613,249,274
المجموع	**595,747,492**	**613,249,274**

22. ذمم دائنة وأخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
مبالغ مستحقة للموظفين	74,557,665	89,211,922
فوائد مستحقة على السندات	366,241,404	83,753,133
فوائد مستحقة على القروض	6,822,629	66,192,962
موردين سلع وخدمات	1,928,464,915	1,790,197,604
عمولات مستحقة	8,934,691	8,934,691
مقبوضات تحت التسوية	501,403,810	738,542,917
حسابات دائنة أخرى*	1,922,387,018	2,155,556,895
تأمينات محتجزة لحساب الموردين والمقاولين	907,390,466	1,230,481,601
أمانات المحاكم	1,734,888,795	2,058,331,246
المجموع	**7,451,091,393**	**8,221,202,971**

* يشمل رصيد الحسابات الدائنة الأخرى على كافة الأمانات التي قامت الجهات الاتحادية بالاعتراف بها في بياناتها المالية. حيث يشمل الرصيد على أرصدة الأمانات المعترف بها في كل من وزارة الصحة ووقاية المجتمع (191 مليون درهم: 293 مليون لسنة 2021) ووزارة الطاقة والبنية التحتية (728 مليون درهم، 728 مليون درهم لسنة 2021) وجامعة الإمارات العربية المتحدة (280 مليون درهم: 310 مليون درهم لسنة 2021) ووزارة الموارد البشرية والتوطين (168 مليون درهم: 181 مليون درهم لسنة 2021).

23. التزامات ومخصصات أخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
مخصصات رصيد الإجازات المستحقة	1,190,023,828	1,143,294,481
مخصصات قضايا وأحكام	220,227,244	232,436,542
مخصص الخسائر المتراكمة للاستثمارات	2,944,124,621	-
التزامات مستحقة الدفع*	1,895,024,515	2,050,008,765
المجموع	**6,249,400,208**	**3,425,739,788**

قامت الوزارة ونتيجة لتطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمار في مؤسسة الإمارات العامة للبترول بالاعتراف بمخصص مقابل صافي ناتج الخسائر المدورة للمؤسسة ضمن حقوق الملكية بقيمة 2,944,124,621درهم.

*تمثل المصاريف المستحقة مقابل السلع أو الخدمات التي تم استلامها أو توريدها ولكن لم يتم استلام فواتير بها

24. إيرادات الضرائب

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
الضرائب على القيمة المضافة	9,682,093,083	6,680,192,394
الضرائب على السلع الانتقائية	987,124,784	911,547,757
رسوم جمركية ورسوم الاستيراد	22,158	-
المجموع	**10,669,240,025**	**7,591,740,151**

25. الغرامات والمخالفات والمصادرات

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
الغرامات والمخالفات	430,977,246	401,081,336
المصادرات	5,595,437	1,476,723
المجموع	**436,572,683**	**402,558,059**

26. إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
تحويلات من حكومة أبوظبي	12,586,172,406	9,326,078,000
تحويلات من حكومة دبي	1,200,000,000	1,200,000,000
تحويلات من جهات أخرى	111,616,000	97,474,262
المجموع	**13,897,788,406**	**10,623,552,262**

27. إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات أخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
هبات وتبرعات جارية	289,290,667	267,116,340
هبات وتبرعات رأسمالية	5,495,666	2,696,773
المجموع	**294,786,333**	**269,813,113**

28. إيرادات الرسوم والتصاريح

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
رسوم إصدار بطاقات الهوية	10,719,410,572	8,662,657,673
رسوم تصاريح وبطاقات العمل	5,470,496,369	4,175,743,224
رسوم التصديق على الشهادات	940,515,430	786,474,043
رسوم إصدار المستندات	774,508,733	759,345,947
رسوم ترخيص الوكالات التجارية والمنشآت المحلية ومزاولة الأنشطة التجارية	705,559,646	662,323,373
رسوم اللياقة الصحية والعلاج الطبي	698,112,530	656,228,132
رسوم خدمات المنافذ الجوية والبرية والبحرية	331,882,396	124,001,949
الرسوم القضائية	125,612,855	120,882,698
رسوم امتلاك الأسلحة والأجهزة اللاسلكية	52,908,060	75,712,274
رسوم خدمات الدفاع المدني وشركات الأمن	67,814,456	67,456,289
رسوم وتصاريح أخرى	640,956,280	613,991,140
المجموع	**20,527,777,327**	**16,704,816,742**

29. إيرادات من تقديم الخدمات وبيع السلع

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
إيجار مباني ومعدات حكومية	26,957,893	23,628,422
رسوم اختبارات	614,297	431,765
الإعلان والنشر	235,590,278	159,367,357
مبيعات السلع والمواد	2,242,990	2,341,628
المجموع	**265,405,458**	**185,769,172**

30. توزيعات أرباح حقوق الامتياز

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
توزيعات الأرباح	175,104,984	8,910,914,234
حقوق الامتياز	7,545,463,883	6,925,562,575
المجموع	**7,720,568,867**	**15,836,476,809**

أولا: توزيعات الأرباح

تم استلام توزيعات أرباح خلال سنة 2022 من كل من مواصلات الإمارات وشركة الخليج للاستثمار والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية وصندوق النقد الدولي بقيمة 175,104,984 درهم مقارنة بتوزيعات ارباح سنة 2021 بقيمة 242,613,044 درهم.

كما تم استلام توزيعات أرباح خلال سنة 2022 من كل من شركة مجموعة الإمارات للاتصالات ش.م.ع (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) و مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة 5,848,121,737 درهم مقارنة ب 8,668,301,190 درهم خلال سنة 2021، إلى أنه ونظرا للاعتراف بأرصدة جهاز الإمارات للاستثمار (الجهة المسيطرة على كل من الشركتين) و مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشكل كامل ضمن الاستثمارات في البيانات للحكومة، فتم التعامل مع توزيعات الأرباح المستلمة في سنة 2022 وفقا لطريقة حقوق الملكية في سنة 2022. حيث ينعكس أثر توزيعات الأرباح الذي تم سداده من قبل الجهات المشار إليها ضمن رصيد الاستثمار في كل من جهاز الإمارات للاستثمار ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ثانيا: حقوق الامتياز

وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 558/1 لسنة 1991، يتعين على كل من شركة مجموعة الإمارات للاتصالات ش.م.ع (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، دفع حق امتياز اتحادي بما يعادل 40% من صافي ربحها السنوي قبل خصم الامتياز الاتحادي إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل استخدام التسهيلات الاتحادية. ابتداءً من يونيو 1998 وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 325/28م لعام 1998 تم رفع نسبة الامتياز الاتحادي إلى 50%.

تم خلال الفترة حتى 20 فبراير 2017 صدور عدد من التعديلات على حق الامتياز الاتحادي، حيث أعلنت وزارة المالية في ذلك التاريخ عن رسم حق الامتياز الاتحادي الذي سيطبق على الشركتين للسنوات من 2017 الى 2021 (نظام حق الامتياز الجديد) ووفقا للآلية الجديدة، تقوم الشركتين بسداد رسوم حق امتياز بنسبة 15% من الإيرادات المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة و30% من الأرباح من الخدمات المرخصة بعد اقتطاع رسوم حق الامتياز بنسبة 15% من الإيرادات المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يؤخذ بعين الاعتبار رسوم الامتياز على الأرباح من العمليات الدولية إلا إذا كانت الرسوم المماثلة المدفوعة في بلد المنشأ أقل من الرسوم التي كان يمكن فرضها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بتاريخ 3 يناير 2022، أصدرت وزارة المالية إرشادات جديدة لاحتساب حق الامتياز الاتحادي للسنوات المالية من 2022 إلى 2024، لم يطرأ اي تغييرات على الإرشادات الصادرة سابقا في فبراير 2017.

31. إيرادات الفوائد

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
إيرادات فوائد بنكية	366,258,742	271,565,925
إيرادات فوائد سندات	783,862,183	83,753,133
المجموع	**1,150,120,925**	**355,319,058**

32. إيرادات أخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
العمولات	36,732,984	67,353,610
ايرادات تحويل الفوائض من الجهات الاتحادية المستقلة	14,083,866	192,288,875
اشتراكات التقاعد للعسكريين والمدنيين	473,921,950	476,793,372
إيرادات مردودات أمانات وأمانات متقادمة	88,643,857	-
حصة هامش الربح على منتجات البنزين	471,776,714	-
ايرادات متنوعة أخرى	295,838,356	236,274,689
المجموع	**1,380,997,727**	**972,710,546**

33. الرواتب والأجور ومنافع الموظفين

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
أجور ورواتب	8,715,716,113	9,095,229,079
العلاوات والبدلات	11,305,463,147	11,379,050,133
المكافآت	132,304,347	98,205,778
التأمين الصحي	268,471,242	279,764,179
تكلفة الفترة لنهاية الخدمة	308,969,267	232,283,494
المجموع	**20,730,924,116**	**21,084,532,663**

34. المنافع الاجتماعية والاعانات

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
معاشات ومكافئات التقاعد للمدنيين والعسكريين	4,495,950,111	4,315,458,328
الإعانات والمساعدات الاجتماعية	4,262,363,859	4,092,464,489
مخصصات الطلاب	416,580,789	548,529,144
أخرى	418,533,718	393,302,341
المجموع	**9,593,428,477**	**9,349,754,302**

35. تحويلات

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
تحويلات للجهات الأمنية والدفاع	8,022,293,126	7,856,523,989
تحويلات لجهات اتحادية أخرى	1,282,300,738	991,918,398
المجموع	**9,304,593,864**	**8,848,442,387**

36. خدمات استشارية ومهنية

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
استشاريين	958,928,266	626,462,096
مقاولين	329,016,765	309,769,426
مصاريف بحوث ودراسات	109,749,767	130,722,408
الرسوم القانونية والمهنية الأخرى	84,409,868	11,022,695
المجموع	**1,482,104,666**	**1,077,976,625**

37. ايجارات

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
مقرات وعقارات داخل الدولة	305,362,573	477,396,094
مقرات وعقارات خارج الدولة	93,707,589	53,255,668
معدات وآلات	504,506	355,824
سيارات ومعدات نقل	510,715,963	444,842,312
التزامات الجهات الاتحادية لعقود الايجار التمويلي	218,446,853	-
ايجارات أخرى	20,267,660	37,019,996
المجموع	**1,149,005,144**	**1,012,869,894**

استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وتكليف وزارة المالية بسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية والذي بموجبه قامت الوزارة بإعفاء وزارة الخارجية والتعاون الدولي من سداد ديون مستحقة لمؤسسة الإمارات العقارية بقيمة (159,080,062) درهم المعترف بها كذمم دائنة على وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وعليه، تم تخفيض قيمة الاستثمار في المؤسسة وتحمل مصروف شطب المبالغ المستحقة من قبل وزارة المالية.

كما تم الاعتراف بالتزام بقيمة 60 مليون درهم وذلك مقابل المبالغ المستحقة التي تم الاعتراف بها ضمن حسابات مؤسسة الإمارات العقارية عن الخدمات والأعمال التي تم استلامها حتى نهاية السنة المالية 2022.

38. مصروفات عمومية وإدارية

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
اشتراكات في منظمات دولية وعالمية	880,408,015	790,466,441
مشاريع الحكومة الاتحادية	355,957,703	506,254,064
التأمين	35,591,243	30,859,575
مصاريف اصلاح وصيانة	961,837,285	889,885,168
مصاريف الاتصالات	447,307,432	403,466,074
مصروفات السفر والضيافة والنقل	205,032,770	100,226,611
مصروفات المرافق والمستلزمات	2,317,049,415	1,988,243,414
مصروفات تدريب	56,689,599	55,381,724
مصروفات ولوازم طبية	462,748,210	1,163,124,133
مصاريف أخرى	**1,619,692,863**	**1,234,692,045**
المجموع	**7,342,314,535**	**7,162,599,249**

39. مصروفات الفوائد

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	درهم	درهم
الفوائد المصرفية	1,837,923	43,515,585
التأجير التمويلي - رسوم التمويل	1,182,553	7,820,178
فائدة على القروض	108,081,744	70,781,321
فائدة على السندات	762,626,238	83,753,133
المجموع	**873,728,458**	**205,870,217**

40. صافي (الخسائر) للسنة الحالية

تم عرض نتائج السنة ضمن بيان الأداء المالي بصافي خسائر لسنة 2022 بمبلغ 12,996,492,498 درهم مقارنة بصافي ربح 680,821,615 درهم لسنة 2021.

نتج صافي الخسائر للسنة المالية الحالية عن الاعتراف بنتائج خسائر الاستثمارات الحكومية، وخاصة الخسائر التي تم الاعتراف بها من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بواقع 15,298,775,000 درهم منها 12,815,386,000 درهم خسائر غير محققة والناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية.

علما بأنه الحكومة الاتحادية حققت صافي أرباح تشغيلية قبل ناتج الأرباح والخسائر الأخرى للسنة المالية 2022 بقيمة 1,766,573,348 مقارنة ب 377,468,698 درهم عن السنة المالية 2021.

41. الاحتياطات الأخرى

	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	المجموع
31 ديسمبر 2021		
مكاسب/ خسائر أصول مالية متاحة للبيع	10,023,770	10,023,770
المجموع	**10,023,770**	**10,023,770**
31 ديسمبر 2022		
مكاسب/ خسائر أصول مالية متاحة للبيع	11,438,393	11,438,393
المجموع	**11,438,393**	**11,438,393**

42. التغيرات المباشرة على الاحتياطي العام المتراكم

يوضح الجدول أدناه أهم المعاملات التي أثرت على رصيد الاحتياطي العام المتراكم خلال السنة:

البيان	المبلغ - درهم
الاعتراف بكامل قيمة استثمار الحكومة الاتحادية في جهاز الإمارات للاستثمار وفقا للبيانات المالية المعتمدة للسنة المالية 2021، حيث أنه سابقا تم الاعتراف فقط بقيمة المساهمة في راس المال للعامين 2020 و2021 نظرا لعدم توفر البيانات المالية عند إصدار البيانات المالية للعام 2021	220,966,323,000
الاعتراف بكامل قيمة استثمار الحكومة الاتحادية في هيئة الطيران المدني وفقا للبيانات المالية المعتمدة للسنة المالية 2021، حيث أنه سابقا تم الاعتراف فقط بقيمة راس المال ل نظرا لعدم توفر البيانات المالية عند إصدار البيانات المالية للعام 2021	200,940,000
نقل رصيد الاحتياطي العام لكل من وزارة الدفاع وجهاز الامن الى مصروفات اتحادية أخرى -198 وفقا للإجراءات المتبعة عند تطبيق أساس الاستحقاق	7,812,890,684
الاعتراف بالخسائر المدورة والتي تم تحديدها من واقع البيانات المالية للسنة 2021 لمؤسسة الإمارات العامة للبترول	4,682,524,621
الاعتراف بقيمة استثمار الحكومة الاتحادية في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية-لا يتضمن قيمة العجز الاكتواري.	79,041,338,000
الاعتراف بقيمة استثمار الحكومة الاتحادية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	26,169,691,000

43. الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه مبالغ الأدوات المالية المدرجة ضمن بنود بيان المركز المالي

	31 ديسمبر 2022 درهم	31 ديسمبر 2021 درهم
نقد وذمم مدينة		
ذمم مدينة وأخرى	13,946,446,739	13,047,653,229
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	2,880,111,001	1,710,456,869
النقد وما يعادله	23,514,786,088	18,579,583,648
المجموع	**40,341,343,828**	**33,337,693,746**
الالتزامات المالية		
ذمم دائنة وأخرى	7,451,091,393	8,221,202,971
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	11,280,230	42,107,746
التزامات ومخصصات أخرى	6,249,400,208	3,425,739,788
المجموع	**13,711,771,831**	**11,689,050,505**

44. التعهدات والضمانات البنكية

استنادًا لقرار مجلس الوزراء رقم (7/109و/2م) لسنة 2011، فقد تم تكليف وزارة المالية بتقديم ضمانات عن القروض التي تحصل عليها مؤسسة الإمارات العامة للبترول (إمارات) من المصارف على أن لا يزيد مجموع القروض على 50% من رأسمال المؤسسة المصرح به والبالغ 2,138,400,000 درهم.

موضح أدناه قائمة الضمانات التي تم تقديمها من قبل وزارة المالية لقروض مؤسسة الإمارات العامة للبترول

البنك / المصرف	مبلغ الضمان درهم
بنك أبوظبي التجاري	1,000,000,000
بنك أبوظبي الأول	3,750,000,000

45. إدارة المخاطر المالية

قد تتعرض الحكومة الاتحادية من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة قد تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر الخاص بالحكومة الاتحادية بوجهٍ عام على عدم إمكانية التنبؤ بأداء الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للحكومة الاتحادية.

أ- مخاطر السوق

مخاطر صرف العملات الأجنبية

نظراً لأن أغلب مشتريات الحكومة الاتحادية تتم بشكل رئيسي بالدرهم، فإن التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية محدود.

مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة

إن إيرادات الحكومة الاتحادية وتدفقاتها النقدية من العمليات تُعتبر بعيدة إلى حدٍ كبير عن التغيرات في أسعار الفائدة السوقية.

مخاطر الأسعار

لا تواجه الحكومة الاتحادية أي تعرض هام لمخاطر أسعار السلع أو الأسهم.

ب- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتعلقة بتكبد الحكومة الاتحادية لخسارة مالية نتيجة إخفاق الطرف المقابل لأي أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. نظراً لكون الحكومة الاتحادية بشكل عام جهة تشريعية فإن مخاطر الائتمان تعد محدودة.

ت- مخاطر السيولة

تسعى الحكومة الاتحادية للحد من مخاطر السيولة بضمان تحويل الأموال لها بشكلٍ منتظم. يعتبر التمويل المحلي هو مصدر الدخل الرئيسي للحكومة الاتحادية والذي يتم سداده على الميزانيات المعتمدة للجهات الاتحادية، إضافة إلى الإيرادات من الرسوم والخدمات .التي تقدمها الجهات السيادية في الحكومة الاتحادية. يتم سداد الذمم الدائنة التجارية والأخرى عادة خلال 30 يوماً من تاريخ الشراء

46. الإعفاء الانتقالي

أولاً: الإعفاء المتعلق بالاعتراف بالممتلكات والآلات والمعدات

قامت كل من مؤسسة الامارات للتعليم المدرسي ومؤسسة الامارات للخدمات الصحية والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ بالاستفادة من الإعفاء الانتقالي والمقدر بثلاث سنوات من تاريخ تطبيق أساس الاستحقاق والذي ينتهي مع نهاية سنة 2023.

قامت الجهات بالتعاقد مع شركات استشارية بهدف حصر وجرد وتقييم كافة الأصول المنقولة، حيث حدد نطاق الأعمال الفترة الزمنية يوليو – أكتوبر 2023 للانتهاء من حصر وجرد وتقييم كافة أصول تلك الجهات بما يضمن الاعتراف بها في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2023.

ثانياً: الإعفاء المتعلق بالاعتراف بصنف العقارات (المباني)

قامت وزارة المالية بالبدء بمشروع حصر وجرد كافة العقارات الاتحادية بما يشمل العقارات الخاصة بالجهات التي قامت بالاستفادة من الإعفاء الانتقالي للاعتراف بالعقارات خلال فترة السماح التي تمتد إلى ثلاث سنوات، والمشار إليها ضمن بيان الالتزام ضمن البيانات المالية الموحدة للاتحاد.

كما تم طرح مناقصة للقيام بإعادة تقييم تشمل كافة العقارات غير المدرجة ضمن البيانات المالية للجهات الاتحادية بحيث يتم تقييم كافة العقارات والاعتراف بها ضمن السجلات المحاسبية للجهات الاتحادية التي تتبع لها هذه العقارات، وبالتالي، تضمينها ضمن الحساب الختامي الموحد للاتحاد في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2023، وهو الموعد النهائي لفترة الإعفاء التي يتيحها المعيار 1.1 "تبني مبدأ الإستحقاق للمرة الأولى"

47. تقريب الأرقام

تم تقريب الأرقام في الجداول التفصيلية لبيانات الجهات الاتحادية الى أقرب رقم صحيح وذلك لأغراض عرض البيانات الموحدة، وعليه تم إضافة او طرح درهم او درهمين بحد أقصى في الجداول التفصيلية لتتطابق الأرقام مع الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية الموحدة.

48. أرقام المقارنة

أولاً: التحديث على العرض ضمن نماذج تعميم الحساب الختامي

تم خلال سنة 2022 تحديث عرض بعض البنود المحاسبية واظهارها على البنود ذات الصلة في بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي ضمن النماذج تعميم إعداد الحساب الختامي للسنة المالية 2022، وذلك ضمن إطار تطوير عملية إعداد التقارير المالية بهدف عرضها بأفضل طريقة لقارئ البيانات المالية. على سبيل المثال ما يلي:

البنود المحاسبية	كما تم عرضها في البيانات المالية لسنة 2021	كما تم عرضها ضمن البيانات المالية لسنة 2022	أسباب إعادة العرض
إيرادات الغرامات والمخالفات	الإيرادات من المعاملات التبادلية	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية	الموائمة مع متطلبات المعيار 5.2 الإيرادات من المعاملات الغير تبادلية
إيرادت الفوائد	توزيعات أرباح وحقوق الإمتياز والفوائد	تم فصل بند إيرادات الفوائد عن توزيعات الأرباح وحقوق الإمتياز	عرض إيرادات الفوائد بشكل منفصل مما يتيح لقارئ البيانات المالية الحصول على المعلومات والحقائق بصورة أكثر دقة

ثانياً: التعديلات على أرقام المقارنة الناتجة عن بيانات بعض الجهات الاتحادية

قامت بعض الجهات الاتحادية بتقديم أرقام مقارنة للأرصدة كما في 31 ديسمبر 2021 والمدرجة ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2022 باختلاف عن ما تم تقديمه عن نفس الأرصدة ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2021. وقد تم تقديم أوراق عمل وإفصاحات تفصيلية عن هذه التعديلات من قبل الجهات المعنية.

موضح أدناه الجهات الاتحادية التي قامت بإعادة عرض أرقام المقارنة

- كليات التقنية العليا
- جامعة زايد
- الهيئة الاتحادية للرقابة النووية
- صندوق الزكاة

ملاحظة: كافة تفاصيل التعديلات مرفقة في ورقة العمل الخاصة بأرقام المقارنة